



وزارة الريادة والتمكين



الاستراتيجية القطاعية للريادة والتمكين

2023-2021

© جميع الحقوق محفوظة

دولة فلسطين

مكتب رئيس الوزراء/ الخطة الوطنية للتنمية 2021 - 2023

الاستراتيجية القطاعية للريادة والتمكين - 2021-2023

في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذه الوثيقة



الاستراتيجيات القطاعية

جدول المحتويات

7	تقديم
10	القسم الأول: المقدمة
10	1.1 استراتيجية قطاع الريادة والتمكين في اطار خطة التنمية الفلسطينية
13	2.1 نبذة حول قطاع الريادة والتمكين
18	3.1. عملية اعداد الاستراتيجية
22	القسم الثاني، تحليل واقع قطاع الريادة والتمكين
27	2.2 المعايير الأساسية ذات العلاقة في الريادة والتمكين
32	3.2. الشركاء في قطاع الريادة والتمكين
36	4.2 اهم العوامل المؤثرة على قطاع الريادة والتمكين
38	القسم الثالث، مأسسة قطاع الريادة والتمكين
38	1.3. الرؤيا المشتركة للشركاء
38	2.3. رسالة وزارة الريادة والتمكين قائد القطاع
39	3.3. القيم المشتركة للشركاء
41	القسم الرابع، الأهداف والنتائج المرجوة
42	1.4. الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز الإطار التشريعي والدور التنظيمي لقطاع الريادة
43	2.4. الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز دور التعليم والتدريب في تنمية ريادة الأعمال
44	3.4. الهدف الثالث، تعزيز قدرات المنظومة المؤسسية الداعمة لريادة الأعمال والتنسيق فيما بينها

46	4.4. الهدف الرابع، تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لتطوير وتنمية ريادة الأعمال
47	5.4. مصفوفة النتائج والمؤشرات للأهداف الاستراتيجية
51	القسم الخامس، صلات استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع المرجعيات الوطنية والدولية
52	1.5. صلة استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع اجندة السياسات الوطنية
52	2.5. صلة استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع اهداف التنمية المستدامة.
57	القسم السادس، برامج الموازنة
59	6.1 البرنامج الأول، تنمية القدرات الريادية
60	6.2 البرنامج الثاني، التعليم والابداع ونقل التكنولوجيا
61	6.3 البرنامج الثالث، المؤسسة التنظيم لقطاع الريادة والتمكين
62	6.4 البرنامج الرابع، البرنامج الإداري
63	القسم السابع، الملحق
64	الملحق رقم 1، قائمة المشاركين في مشاورات اعداد الاستراتيجية
68	الملحق رقم 2، تعريفات ذات علاقة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين.
70	الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

تقديم

الأفكار لها أجنحة خصوصاً أن البشرية تسير بخطوات ثابتة وسريعة نحو التطور والتقدم في كافة المجالات وإذا أمعنا النظر في القفزات التي وصل لها العالم فإننا نجد بأن حجر الزاوية في هذا التطور كان ولا يزال هو الإبداع والريادة، ومن هنا جاءت فكرة إنشاء وزارة الريادة والتمكين الفلسطيني وهي خطوة بحد ذاتها تعتبر ريادية وسباقاً وضعها دولة رئيس الوزراء الدكتور محمد اشتية ضمن رؤيته وترجمة لخطاب التكليف من فخامة الرئيس محمود عباس للحكومة الثامنة عشرة بهدف وضع فلسطين على خارطة الدول التي تدعم وتهتم بمجال الريادة والإبداع.

وقد اثبتت فلسطين على مر الزمان بأنها منبع للعقول المبدعة والخلاقة في كافة المجالات، ونحن نؤمن بأن هذه الوزارة هي الخطوة الأولى الكبيرة في مسافة الألف ميل لخلق بيئة حاضنة لتطوير قطاع ريادة الأعمال ودعم الرياديين من خلال التشبيك والتكامل بين كافة القطاعات والجهات لخلق أرضية صلبة للشباب الفلسطيني المبدع ودعمه بكل السبل الممكنة، وتوفير الفرص العادلة والمتساوية للرياديين وأصحاب الأفكار الخلاقة.

ومن أجل أن يبقى الشباب الفلسطيني يحلم ويطمح للنجاح، ليس على المستوى المحلي بل على المستوى الإقليمي والعالمي، نضع بين أيديكم هذه الخطة الاستراتيجية اوكلنا أمل بأن نعمل معاً كل في مكانه لدعم نماذج وقصص نجاح لتكون مصدراً ملهماً لكافة المبدعين والرياديين ليبقى الحلم والطموح حق مشروع ومكفول للشباب والأجيال القادمة.

م. أسامة حسن السعداوي

وزير الدولة للريادة والتمكين



القسم الأول

المقدمة

القسم الأول

المقدمة

1.1 استراتيجية قطاع الريادة والتمكين في اطار خطة التنمية الوطنية الفلسطينية

« مع نهاية العام الحالي نكون قد وصلنا إلى منتصف الفترة الزمنية لأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية 2017-2022، وعليه سيتعين علينا مراجعة وتحديث أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية لتعكس الأولويات المستجدة للحكومة والظروف والحقائق على الأرض. والهدف من هذه العملية ليس وضع استراتيجيات جديدة، وإنما تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الحالية...تشكل الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية جزءاً أساسياً في دورة التخطيط وتقديم الخدمات، وتحدد الأولويات والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه الأولويات وتحقيق النتائج. وتشكلاً أيضاً جزءاً هاماً من إطار التخطيط والموازنة متوسطة الأمد ودورة إعداد الموازنة السنوية. ونظراً للحاجة إلى الربط بعملية إعداد الموازنة لعام 2021...» ورقة تعليمات تحديث الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء.

تشمل خطة التنمية الفلسطينية للأعوام 2020-2022 بالإضافة إلى أجندة السياسات الوطنية، 25 استراتيجية وطنية، منها 22 استراتيجية قطاعية و3 استراتيجيات وطنية عبر قطاعية (النوع الاجتماعي، الشباب والبيئة). تعتبر استراتيجية الريادة والتمكين إحدى الاستراتيجيات الوطنية القطاعية، وهي استراتيجية تم إعدادها لأول مرة في العام 2020، وذلك بعد استحداث وزارة الريادة والتمكين في عهد الحكومة الفلسطينية الثامنة عشر في العام 2019، لتتولى مهمة النهوض بهذا القطاع بالتنسيق بالتنسيق الوثيق مع كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ذات العلاقة.

تشكل الاستراتيجيات الوطنية القطاعية وعبر القطاعية بشكل عام والاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين بشكل خاص إطار توافق بين الشركاء حول أولويات العمل في القطاع، حيث من المتوقع أن تساهم تدخلات الشركاء من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية الناشطة في القطاع وخاصة منظمات الأمم المتحدة في تحقيق النتائج القطاعية.

ستساهم وزارة الريادة والتمكين في تحقيق عدد من النتائج القطاعية وذلك من خلال برامج الموازنة الممولة من وزارة المالية وشركاء دوليين ومن خلال التنسيق المستمر بين جميع الشركاء وتقديم التوجيه والنصح والمشورة للشركاء الحكوميين ومؤسسات

المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين حول أولويات العمل. كما ستساهم مجموعة من القطاعات في تحقيق بعض أهداف استراتيجية قطاع الريادة والتمكين بشكل مباشر، لا سيما قطاعات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والاقتصاد، في حين ستدعم قطاعات أخرى مثل الاشغال العامة والطاقة والموارد الطبيعية والزراعة والمياه والاتصالات هذه الأهداف بشكل غير مباشر. وقد عكست عملية المشاورات التي تمت في إطار إعداد هذه الاستراتيجية هذه التوجهات، وأوجدت حالة من التوافق حولها.

في سياق مساعي الحكومة لتوفير خدمات أفضل للمواطنين وتعزيز الصلة بين أجنحة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية وإجراءات إعداد الموازنة، هناك ثماني قضايا رئيسية يتّعين مراعاتها أثناء تحديث محتوى الاستراتيجية القطاعية وعبر القطاعية، وقد حاولت الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين الالتزام بهما قدر المستطاع وبما يتوافق مع طبيعة القطاع:

1. النهج العنقودي: تم بلورة أهداف هذه الاستراتيجية آخذاً بعين الاعتبار توجه الحكومة نحو التنمية بالعناقيد، حيث سيركز عمل القطاع على دعم الريادة في القطاعات ذات الأولوية للتنمية العنقودية لا سيما الصناعة والزراعة. كما تخص الاستراتيجية اهتماماً كبيراً في تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص بما يساهم في أهداف التنمية العنقودية. وفي حين لا تفرد الاستراتيجية خطة تفصيلية بهذا الخصوص، إلا أنها تلتزم بالتنسيق مع القطاعات المختلفة خلال فترة التنفيذ لوضع مثل هذه الخطة وتنفيذها بالشراكة مع القطاعات ذات العلاقة.

2. الأولويات الحكومية الجديدة: أخذت الاستراتيجية بعين الاعتبار أولويات الحكومة الجديدة المتمثلة بالانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال والتنمية من خلال العناقيد، بما في ذلك تعزيز التدريب والتعليم المهني بما يخدم الريادة والتمكين. وتعكس الاستراتيجية بمجملها أولويات الحكومة الواردة في وثيقة المبادئ التوجيهية الصادرة عن مكتب دولة رئيس الوزراء.

3. نتائج المراجعة متوسطة الأمد: لقد تم تحديد قطاع الريادة والتمكين كقطاع جديد ومستقل خلال العام 2019، وبالتالي لم يسبق وجود استراتيجية وطنية لهذا القطاع، وهو ما جعل إجراء المراجعة التصفية أمراً غير ممكناً. وبالرغم من ذلك، ركزت عملية المشاورات التي تمت في إطار إعداد هذه الاستراتيجية على مراجعة أداء القطاع بشكل عام والاستفادة من الدروس المستفادة وتوصيات هذه المشاورات في إعداد الاستراتيجية.

4. النهج الجغرافي: لم يتسنى عمل تحليل تفصيلي للفروقات الجغرافية في توفر الخدمات في قطاع الريادة والتمكين، وذلك بسبب غياب البيانات الوطنية اللازمة

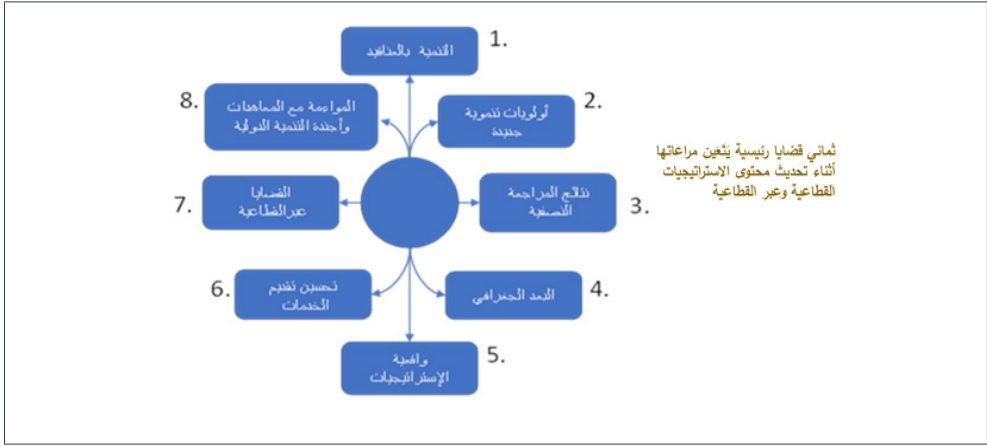
لهذا الأمر. ومع ذلك، ركزت الاستراتيجية على استعراض الاشكاليات في توفر الخدمات التي تساهم في تحفيز وتعزيز الريادة والتمكين بين المناطق الحضرية والريفية من جهة، وبين قطاع غزة والضفة الغربية من جهة أخرى، وإن كان بشكل عام. ولهذا الأمر تركز الاستراتيجية على الارتقاء بقدرة المؤسسات العاملة في هذا القطاع لتوسعة خدماتها في المناطق الريفية بكافة تصنيفاتها، والضغط باتجاه تحرير خدمات الجيل الثالث للاتصالات في قطاع غزة لتعزيز فرص الريادة في قطاع التقنية العالية.

5. استراتيجيات واقعية: تم التركيز في تحديد التوجهات الاستراتيجية على تحديد أهداف ونتائج قابلة للتحقيق في ظل الوضع السياسي والاقتصادي الحالي لدولة فلسطين. ركزت عملية وضع الاهداف على تجنب وضع أهداف ونتائج استراتيجية لا تتماشى مع أو تضيف عبئاً إدارياً ومالياً جديدة على استراتيجيات الأخرى ذات العلاقة، حيث تم التأكيد على هذه الاهداف ذات العلاقة في هذه الاستراتيجية وذلك في اطار التكامل بين القطاعات المختلفة. ولم يتم تحديد أي أهداف قطاعية جديدة تتقاطع مع القطاعات الأخرى إلا بعد مشاورتها وبعد حشد توافق الاطراف ذات العلاقة في القطاع على أهميتها لتحقيق رؤية التمكين والريادة التي تعكسها هذه الاستراتيجية. أما على صعيد برامج الموازنة، فواقعتها تتمثل في بناءها على ما تم تخصيصه فعلاً لوزارة الريادة والتمكين للعام 2019، وخطة الوزارة المتعلقة ببناء قدراتها وهيكلها الوظيفي، وذلك بالتشاور مع وزارة المالية.

6. تحسين تقديم الخدمات: أنظر النقطة رقم 4 أعلاه.

7. المسائل التي تشمل أكثر من قطاع: تم مراجعة عدد كبير من الاستراتيجيات القطاعية وجميع الاستراتيجيات عبر القطاعية في إطار الاعداد لهذه الاستراتيجية، وذلك بهدف ايجاد روابط بينها وبين قطاع الريادة والتمكين من جهة، وتحديد أوجه مساهمة هذا القطاع في الأهداف القطاعية المختلفة. وبناء عليه، تحدد هذه الاستراتيجية المساهمات المتوقعة للقطاعات المختلفة في تحقيق أهداف قطاع الريادة والتمكين، كما تحدد مساهمات القطاع في أهداف القطاعات الأخرى. وفي ذات الوقت، تأخذ الاستراتيجية القضايا عبر القطاعية المتعلقة بالشباب والمساواة وتمكين المرأة والبيئة- والتشغيل كقطاع عبر قطاعي يجري العمل على استحداثه- بعين الاعتبار، وهو ما يمكن رؤيته في الاهداف الاستراتيجية لهذه الاستراتيجية.





8. الموامة مع المعاهدات وجداول الاعمال الدولية: حددت الاستراتيجية تقاطعات أهدافها مع أهداف التنمية المستدامة وذلك لتأكيد التزام دولة فلسطين في المساهمة في تحقيق هذه الاهداف. وقد تم التركيز على هذه الأهداف دون غيرها نظراً لعدم وجود اتفاقيات أو معاهدات خاصة بقطاع الريادة والتمكين انضمت إليها فلسطين. وتجدد الإشارة هنا إلى ان تحديد التزامات القطاع في أهداف التنمية المستدامة قد تم تحديده على مستوى الغايات أيضاً وذلك تسهيلاً لمتابعة الانجاز والتقدم في مرحلة التنفيذ.

2.1 نبذة حول قطاع الريادة والتمكين

يركز قطاع الريادة والتمكين على قطاعين فرعيين: الريادة في قطاع التقنية العالية التي تتميز بسرعة نموها وقدرتها على تخطي الحدود الجغرافية والمساهمة الكبيرة في التنمية الاقتصادية على غرار ما هو موجود في كثير من الدول النامية، والريادة في قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر والتي تحظى بأهمية كبيرة في فلسطين في ظل اتساع الاقتصاد غير الرسمي من جهة، وتوجه الحكومة لتعزيز فرص التشغيل الذاتي والجامع (لكافة فئات المجتمع) من جهة أخرى. وعليه، يشمل قطاع الريادة والتمكين جميع المبادرات الفردية والجماعية التي تقوم على أسس تجارية وتسعى لتحقيق النمو الاقتصادي او التنمية المجتمعية في دولة فلسطين من خلال انتاج سلع أو خدمات جديدة أو من خلال إضافة القيمة على سلع وخدمات موجودة وتطور في سلسلة قيمتها. ويعتبر التمكين عنصراً أساسياً في هذا السياق كونه يركز على دعم تطوير قطاع الأعمال متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة وتوفير بيئة الأعمال المناسبة لذلك، وبما يخدم السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها التشغيل ومكافحة الفقر وتعزيز المشاركة الاقتصادية لجميع الفئات من الرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق المحرومة، ويمكن لقطاع الريادة والتمكين لعب دور رئيس في هذا السياق في اسناد توجه الحكومة للتنمية بالعناقيد، وخصوصاً إذا ما تم تركيز دعم الريادة في قطاعات

الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات وبما يؤدي إلى جسر فجوات سلاسل القيمة في هذه القطاعات والتي تكبح نموها وتعزيز الأمن الغذائي ودعم مبادرات التصنيع الزراعي

تبنت الحكومة الفلسطينية نهج او سياسات التنمية بالعناقيد والذي يعزز نهج بيئة الأعمال الصغيرة والمتوسطة في مجالات معينة في محافظات معينة كالزراعة في قلقيلية والأغوار والصناعة في الخليل ونابلس والسياحة في بيت لحم والقدس والخدمات في رام الله

يتطلب ريادة ورياديات الأعمال الصغيرة والمتوسطة مجموعة المواصفات التي تؤهلهم لإقامة مشاريعهم وشركاتهم الناجحة وفي مقدمتها الايمان الراسخ بفكرة مشروعهم والمثابرة والعزيمة والاستعداد للمخاطرة باستثمار وقتهم ومصادرهم الخاصة في تنفيذ أفكار مشاريعهم. ومن هنا يمكن القول بأن تنمية الريادية -وخصوصاً بين الشباب والنساء- تعتمد بشكل كبير على الثقافة المجتمعية والنظام التعليمي، والتي يمكن لها أن تعزز أو تثبط الريادة، كذلك على الظروف والبيئة المحيطة وما يتوفر من مصادر للزمة لتنفيذ هذه المشاريع.

ويتأثر قطاع الريادة والتمكين بتفاعل مكونات النظام البيئي لهذا القطاع، والتي تتمثل في الإطار القانوني والسياساتي والمؤسساتي، الثقافة المجتمعية السائدة، ودعم ريادتي الأعمال وتطویر الأعمال المساندة لنمو الريادة، مدى سهولة الوصول الى التمويل اللازم لمبادرات الأعمال الريادية وحجم التمويل حسب مرحلة المشروع، بيئة السوق، والمصادر البشرية والتي يعتبر النظام التعليمي أحد روافدها.

1. الإطار القانوني والسياساتي والمؤسساتي: ويشمل جميع الأدوات والتدابير المؤسساتية والتشريعية والتنظيمية التي تؤثر على الرياديين ومشاريعهم الريادية وتشمل القوانين والأنظمة والمعايير، كذلك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تعمل على التنظيم والترويج للأعمال الصغيرة ومتوسطة الصغر بما في ذلك قوانين وسياسات وإجراءات تسجيل الشركات الناشئة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والسياسة الضريبية، والحوافز المقدمة لتشجيع الاستثمار الخاص في الريادة والابتكار والعمل الحر، وكذلك الخطط والبرامج والموازنات والمصادر البشرية في هذه المؤسسات ومواصفات الخدمات المقدمة من حاضنات ومسرعات الأعمال. ان مساهمة السياسات والمؤسسات في تمكين وتعزيز الريادية والرياديين مرهون بشكل أساسي بمواقف القادة وصناع القرار والسياسات خاصة في الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

2. الثقافة المجتمعية: تحدد الأعراف والتقاليد المجتمعية، والمنظومة التربوية على مستوى الأسرة والمدرسة، والخطاب المجتمعي والإعلامي مستوى الريادية في المجتمع ونظرة الافراد من الشباب والنساء والأطفال الى الريادة والتشغيل الذاتي

وتوليد أفكار المشاريع بالإضافة الى توليد العزيمة والدافعية للابتكار والتفكير في التشغيل الذاتي وتطوير الاعمال في مجالات محددة. تؤثر نظرة المجتمع الى بعض الأعمال والمهن على الريادية وايضاً على شمول بعض الرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات المستضعفة في قطاع الأعمال.

3. دعم ريادي الأعمال: يحتاج الرياديون الى الدعم الفني والتقني المقدم من خلال برامج وتدخلات مهنية في مجالات الإدارة والتخطيط ودراسات الجدوى والمساعدة القانونية والتشبيك في الوصول الى التمويل وذلك من اجل تطوير أفكار الاعمال والتي تتم في العادة من خلال حاضنات ومسرعات المشاريع الريادية وخدمات الأعمال والإرشاد والتدريب وخاصة التدريب المهني. كما تساهم البنية التحتية في المجتمع وفي مقدمتها المياه والطاقة والطرق وشبكة الاتصالات والانترنت في دعم وتيسير تنفيذ أفكار المشاريع الريادية وايضاً في توليد أفكار لمشاريع ابداعية وجديدة.

4. التمويل: تساهم سياسات التمويل ومدى اتاحتها للرياديين والجهوية للتعامل مع مخاطر تمويل بعض الاعمال الريادية في توسيع دائرة الاعمال الريادية في المجتمع وخاصة في بعض القطاعات ذات الخطورة العالية في تمويل مشاريعها مثل ريادة اعمال في قطاع الزراعة والبيئة وبعض الصناعات.

5. بيئة السوق: وتشمل فرص التسويق المحلي والخارجي والبنية التحتية المتوفرة للتسويق وكذلك معلومات السوق والعلاقات والاتفاقيات الدولية بالإضافة الى ثقة المستهلكين كما يشمل ذلك ايضاً لأسواق الدولية ونسج العلاقات الاقليمية بما يشمل تسويق الخدمات وتصدير المنتجات بما يتلاءم مع الاستراتيجية الوطنية للتصدير

6. المصادر البشرية: يؤثر نظام التعليم وخاصة التعليم العالي على دافعية الشباب والخريجين نحو التشغيل الذاتي وتوجههم لريادة الأعمال، كما تؤثر فرص ومناهج التدريب المهني المقدمة من قبل المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص على جاهزية وأفكار الشباب والشابات نحو ريادة الأعمال.

ومن هنا، فإن قطاع الريادة والتمكين يتقاطع بشكل كبير مع مجموعة من القطاعات الأخرى كما نورد في الجدول التالي:



القطاع	التقاطع مع الريادة والتمكين
الزراعة	دعم المشاريع الريادية في القطاع الزراعي، والتي تساهم في حماية الأرض و تعزيز الأمن الغذائي والأستدامة البيئية والأقتصادية ودعم صمود المزارعين، من خلال الارتقاء بالبيئة المساندة لنمو الريادة والاعمال الصغيرة والمتوسطة بما يشمل جميع مراحل سلسلة القيمة من إنتاج وتصنيع وخدمات وتسويق، بما يمكن الريادة والاستثمار في أنشطة الأعمال الزراعية، وتعزيز ثقافة الريادة في التعليم الزراعي وغيره من التخصصات ذات العلاقة، والتوجه لانماط إنتاجية ذات قيمة لدى شريحة نامية من المستهلكين المحليين والعالميين والمتمثلة في الإنتاج والتسويق المبنيان على التطوير والمعرفة والاستدامة.
الاقتصاد	تسهيل إجراءات التسجيل واداء الأعمال، وموائمتها لاحتياجات وواقع الشركات الناشئة غير التقليدية، تعزيز قوانين الملكية الفكرية وإنفاذها، توفير البنى التحتية اللازمة لتطوير الصناعة بشكل عام والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، تعزيز سياسات حماية المنتج الوطني من المنافسة غير العادلة من خلال المواصفات والمقاييس وإقامة علاقات واتفاقيات لتسويق المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	توفير خدمات الاتصالات والانترنت والبريد بما يتلاءم مع احتياجات تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على متطلبات نمو القطاعات التقنية في هذا المجال، تشجيع ريادة الأعمال والشركات الناشئة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك من خلال دعم انشاء وتطوير القرى والحاضنات التكنولوجية، وتسهيل وتطوير إجراءات ترضي الشركات في هذا القطاع، وتسريع تبني حلول الجيل الرابع للاتصالات الخليوية بما فيه فائدة لخفض اسعار خدمات الانترنت والاتصالات. هذا فضلا عن دعم جهود العمل الحر المعتمد أو القائم على التكنولوجيا والارتقاء بالبيئة الحاضنة والمشجعة للعمل الحر والابداع (بما في ذلك من خلال العمل مع الجهات ذات العلاقة للدفع بحلول الدفع الإلكتروني)، وتذليل العقبات أمام تطور هذا القطاع لتحقيق غايت النمو الاقتصادي والتشغيل.
العمل	مواثمة التدريب المهني لمتطلبات تشجيع الريادة والعمل الذاتي والحر، ومواثمة خدمات التشغيل مع متطلبات نمو قطاع الريادة والتمكين.
المالية	تشجيع التوجه للتشغيل الذاتي الحر ونموذج العمل الحر عن بعد (online freelancing)، حيث أن النموذج أثبت نجاحه في غزة ويمكن نسخه وتوسيعه في شطري الوطن، عبر التوعية وتشجيع وتقدير هذا النوع من العمل، وتوفير الحوافز اللازمة لتعزيز ثقة المنضوين تحته في اهتمام الحكومة وتشجيعها لهذه التوجه بما في ذلك ما يتعلق بتحويل الأموال وسياساتها.
سلطة النقد	تعزيز السياسات المالية والضريبية بما يشجع الريادة والابتكار ويحفز انتقال الأعمال من القطاع غير المنظم إلى القطاع الرسمي.
التربية والتعليم	تطوير جوانب السياسة النقدية بما يشجع تمويل قطاع الاعمال والشركات الناشئة، بما في ذلك من خلال تعزيز الشمول المالي، وتشجيع الابتكار في مجال حلول الدفع الإلكترونية.
التعليم العالي والبحث العلمي	تعزيز ثقافة الريادة في جميع مراحل التعليم، تعزيز ورفع مستوى التعليم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم الأساسي والتقني.
المرأة	تعزيز ثقافة الريادة في برامج التعليم العالي، تعزيز ورفع مستوى التعليم في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم العالي، ايجاد برامج تضمن التكامل ما بين الصناعة والتعليم العالي وخصوصاً بما يتعلق بدعم التعليم والبحث العلمي لتطوير الصناعة والابتكارات فيها.
الشباب	توجيه برامج تمكين المرأة باتجاه تشجيع ثقافة وممارسة الريادة والتشغيل الذاتي، وخصوصاً في القطاعات التقنية والقطاعات كثيفة العمالة النسائية والعمل الحر عن بعد من خلال الانترنت بمختلف أشكاله.
	توجيه برامج تمكين الشباب باتجاه تشجيع ثقافة وممارسة الريادة والتشغيل الذاتي، وخصوصاً في القطاعات التقنية والقطاعات كثيفة العمالة

القطاع	التقاطع مع الريادة والتمكين
الطاقة	توفير احتياجات الطاقة للقطاعات الانتاجية، تشجيع الابتكار في قطاع الطاقة وتقنيات الطاقة المتجددة، وخصوصاً للشركات الناشئة والتي ترأسها أو تشغل النساء والخريجين الجدد من الشباب، وتوفير تسهيلات للابتكارات التي تمثل حلولا للطاقة في القطاعات المختلفة لتشجيع تبنيها من قبل المنشآت الإنتاجية.
المياه	توفير المياه بما يضمن تلبية احتياجات تطوير قطاع الأعمال في القطاعات التي تعتمد على المياه، بما في ذلك تشجيع الابتكار في مجالات توفير واستخدام وتوزيع موارد المياه من المصادر غير التقليدية.
الخارجية	بناء الشراكات الاقتصادية الدولية وفتح الأسواق للمنتجات والخدمات فلسطينية المنشأ، وتفعيل اتفاقات التجارة مع العديد من الدول، وتوفير المعلومات حول الأسواق من خلال توسيع وتفعيل دور القناصل التجاريين الملتحقين في سفارات فلسطين.
التعاون	توفير فرص ومنتجات تمويلية تعنى بالتعاونيات والعمل الجماعي، وتشجيع انخراط الشباب والنساء والمهنيين في اعمال تعاونية
التنمية الاجتماعية	تمكين الفقراء والفئات المهمشة والمستضعفة من خلال مبادرات التمكين الاقتصادي والتشغيل الذاتي.
المواصلات	تنظيم قطاع المواصلات العامة بما يضمن تطوير قطاع الاعمال في هذا القطاع وتشجيع الابتكار والريادة فيه، بما في ذلك من خلال الربط الداخلي والإقليمي والدولي، وتشجيع طول الخدمات اللوجستية والتوصيل لشركات التجارة الالكترونية.
الأشغال العامة	تنفيذ مشاريع البنية التحتية والطرقية بما يخدم التنمية الاقتصادية والربط الداخلي والإقليمي والدولي.
البيئة	تشجيع الاستثمارات في الطول البيئية ومعالجة وتدوير المخلفات الصناعية والتجارية بشكل مبتكر
المجلس الأعلى للإبداع والتميز	التكامل والتنسيق مع وزارة الريادة والتمكين من أجل ايجاد بناء عمل مشترك يركز على توجهات استراتيجية الريادة والتمكين.

يشمل مفهوم ريادي الأعمال ريادي الحاجة وريادي الفرص، وريادي الحاجة هو الشخص الذي لا يجد عمل وتفرض عليه الظروف المعيشية ان يفكر في انشاء مشروع او عمل خاص به بهدف التشغيل الذاتي كاستراتيجية سبل عيش للفرد واسرته، اما ريادي الفرص فهو الشخص الذي لديه طموح وشغف وصبر لتطوير دخله او تحقيق رؤية معينة لمنتج او خدمة ولا ينظر الى تشغيل نفسه من خلال العمل او المنشأة بلى يسعى لتشغيل الآخرين والوصول الى أسواق جديدة.

ينشط قطاع ريادة الأعمال ايضاً لتلبية حاجات ضرورية للمجتمع (الريادية الاجتماعية) والتي تساهم في تعزيز الرفاه وكرامة العيش للمجتمعات المحلية من خلال إيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع وخاصة في القطاعات ذات مثل المياه والطاقة والمواصلات والصحة والتعليم وحماية البيئة وتنمية الثقافة. ننظر في قطاع ريادة الأعمال الى الدور المنشود لريادي الحاجة وريادي الفرص لتوفير طول وخدمات تساعد في تعزيز الخدمات الأساسية النوعية وبتكاليف عادلة لجميع التجمعات السكنية في المناطق الريفية والمستهدفة خاصة في المناطق المسماة بـ .

ان ممارسة الأعمال من مفهوم الريادة الاجتماعية تنظر باستمرار الى وجود التوازن بين الأرباح وخدمة المجتمع والبيئة ولا تجعل الربح هدفها الأساسي وهذا ما يميز الريادة الاجتماعية عن الريادة والابتكار بشكل عام.

تعتبر المعرفة من أهم المقومات الأساسية لتحفيز عملية الإبداع وتعتبر عنصر الانتاج الأساسي في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك فإن تطوير العنصر البشري وتزويده بالمعرفة اللازمة ومن ثم استغلاله بالطريقة المناسبة يعد عاملاً مهماً في توفير متطلبات تعزيز الريادة والتمكين في المجتمع الفلسطيني وبناء اقتصاد مبني على المعرفة

3.1. عملية اعداد الاستراتيجية

تسعى وزارة الريادة والتمكين بصفتها الجهة الرسمية المناط بها قيادة الجهود الوطنية نحو تحقيق الرؤية والاهداف الوطنية في قطاع الريادة والتمكين وذلك من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي للقطاع الى تكريس نهج الشراكة الحقيقية بين جميع الأطراف ذات العلاقة والتوافق على الأولويات الوطنية والقيم والمرتكزات التي تنظم عمل قطاع الريادة والتمكين وتحديد التوجهات العامة للجوانب التنظيمية والمؤسسية للوزارة تمهيداً لوضع خطة عمل خاصة في الوزارة تمكنها من القيام بمسؤولياتها.

تنظر وزارة الريادة والتمكين ايضاً من خلال عملية اعداد الاستراتيجية الى ترسيخ ثقافة الإدارة بالنتائج والتعلم والجودة في قطاع الريادة والتمكين وفي داخل وزارة الريادة والتمكين مستقبلاً وتطبيق نظرية التغيير في تصميم برامج وزارة الريادة والتمكين والالتزام بشكل كبير في منهجية المشاركة ومبادئ حقوق الإنسان والالتزام في توجه الحكومة بالنهج الإداري القائم على ربط النتائج بالموازنة.

بدأت وزارة الريادة والتمكين عملية التخطيط الاستراتيجي في المنتصف الثاني من العام 2019، أي بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة حيث قامت الوزارة بعقد سلسلة ورش عمل ولقاءات ومراجعة مجموعة من الوثائق والتقارير بالتعاون مع الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والتي تم بموجبها اعداد تقرير تشخيصي حول ريادة الأعمال والتمكين الاقتصادي.

عقدت ورشة عمل بتاريخ 2019\7\1 وذلك من اجل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات المتعلقة بخطة وزارة الريادة والتمكين بمشاركة 55 من الخبراء والمهتمين والعاملين في قطاع الريادة والتمكين من المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني وحاضنات ومسرعات الأعمال، حيث توافق المشاركون على تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمهددات في محور البيئة القانونية والتشريعية، فعالية التنسيق

وتوحيد السياسات، الوصول للخدمات المالية للرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة SMEs، الوصول لخدمات دعم وتطوير الأعمال، الوصول للأسواق والتكنولوجيا، توظيف الريادية لزيادة التشغيل وخلق فرص عمل، واخيراً محور المحور السابع: تمثيل ريادي الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة SMEs والتشبيك على المستوى الإقليمي والدولي.

أصدرت وزارة الريادة والتمكين في يوليو، 2019 وثيقة إطار الخطة الاستراتيجية للوزارة 2019-2023 والتي شملت بالإضافة الى المقدمات وتشخيص الواقع ورسالة ورؤية الوزارة البرامج الثلاثة للفترة القادمة (بناء القدرات، إدارة المشاريع، التخطيط والسياسات). شكلت وثيقة الإطار أعلاه مرجع أساسي في عملية اعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين 2020-2022 بناء على تعليمات مكتب رئيس الوزراء حيث تم الرجوع جميع المشاورات والتقارير التشخيصية التي تم الاستناد اليها في اصدار وثيقة الإطار.

قاد وزير الريادة والتمكين فريق عمل مكون من خبراء وزارة الريادة والتمكين ومدير وحدة السياسات في مكتب رئيس الوزراء واستشاريين خارجيين، لمراجعة وتحديث الإطار الاستراتيجي للوزارة 2019-2023 ليتواءم مع تعليمات مكتب رئيس الوزراء وذلك لاعداد اول استراتيجية وطنية لقطاع الريادة والتمكين بالاستناد على الجهود السابقة، حيث قام الفريق في إطار اعداد الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين بالمهام التالية:

- مراجعة الوثائق والتقارير والدراسات ذات العلاقة في قطاع الأعمال والأعمال الريادية وفي مقدمتها نظام صلاحيات واختصاص وزارة الدولة للريادة والتمكين، والتقارير الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتقارير البنك الدولي والمؤسسات الوطنية ذات العلاقة.
- عقد سلسلة مشاورات ولقاءات مع خبراء ومختصين في مجال الاعمال والأعمال الابتكارية للتوافق على مفهوم وحدود قطاع الريادة والتمكين ورؤية القطاع وتحديد الأهداف والنتائج القطاعية.
- توزيع مسودة الاستراتيجية على خبراء وحاضنات أعمال وجميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بقطاع الريادة (أنظر الجدول الذي يبين الشركاء أدناه) للحصول على تغذية راجعة بشأنها، حيث قدمت 16 مؤسسة عامة وخاصة و 5 خبراء تعليقات واقتراحات على هذه المسودة وتم أخذها جميعاً بعين الاعتبار.
- عقد لقاء تشاوري عبر تقنية زووم بتاريخ 6 أيار 2020 لنقاش المسودة الثانية من الاستراتيجية، حيث تركز النقاش في هذه الورشة على النتائج القطاعية والسياسات ومؤشرات قياس الأداء وترتيبات تنفيذ الاستراتيجية. شارك في هذه الورشة والتي قادها وزير الريادة والتمكين بمساعدة من ميسر خارجي 34 شخصاً من الخبراء والمؤسسات ذات العلاقة في قطاع الريادة والتمكين، وتم المصادقة على هذه الاستراتيجية خلال هذه الورشة.



القسم الثاني

تحليل واقع قطاع الريادة والتمكين

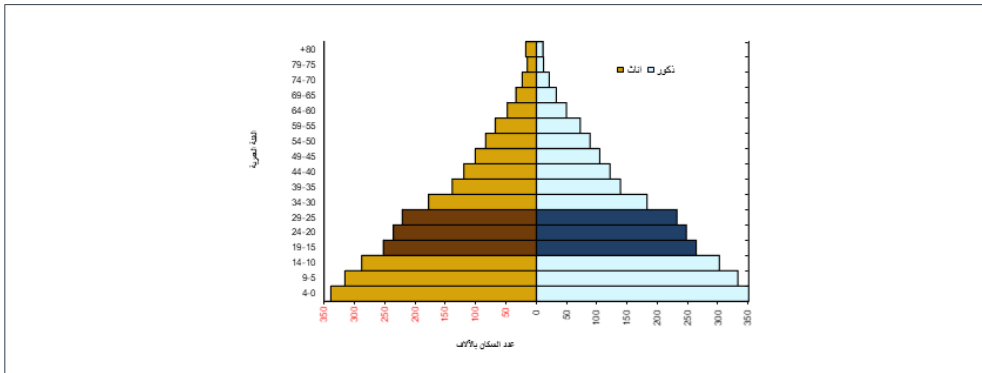
القسم الثاني

تحليل واقع قطاع الريادة والتمكين

1.2 السياق العام لقطاع الريادة والتمكين

تبلغ المساحة الاجمالية للضفة الغربية وقطاع غزة 6,024.82 كم² (الضفة، 5,659.91 وقطاع غزة 364.91). وبلغ عدد السكان في نهاية العام 2019 حوالي 15,038,91، منهم 3,019,948 يقيم في الضفة الغربية (حوالي 450 منهم يسكن في القدس) و2,018,970 يقيم في قطاع غزة، ويبلغ متوسط حجم الاسرة 5 (4.6 في الضفة و5.7 في قطاع غزة) وتبلغ نسبة السكان اقل من 15 سنة 38.3% من اجمالي السكان².

تبلغ نسبة العمالة التامة أي الذين يعملون بشكل طبيعي 35 ساعة فأكثر خلال الأسبوع للافراد الذين يزيد أعمارهم عن 15 سنة 32.4% (39% في الضفة و21.7 في قطاع غزة) وتبلغ نسبة الذين لا يعملون مطلقاً ويبحثون عن العمل 11.2% (6.8% الضفة و18.5 في قطاع غزة). كما بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في نهاية العام 2019، 44.3% ومعدل البطالة المنقح³ 25.3% (في الضفة 14.6% وفي قطاع غزة 45.1%) والتي تتوزع بين الاناث والذكور (41.2 اناث، 21.3 ذكور).



تزداد معدلات البطالة المنقحة كلما ازداد عدد سنوات الدراسة حيث بلغت نسبة البطالة عند الذين انهموا أكثر من 13 سنة دراسية 30% بينما بلغت نسبة البطالة عند الذين انهموا فقط من 1-6 سنة دراسية 21.6%. يزداد أيضاً معدل البطالة المنقح بين الشباب حيث تبلغ نسبة البطالة بين الفئة العمرية 15-24 سنة 40.1% بينما تبلغ نسبة البطالة

1 يبلغ عدد الفلسطينيين في العالم حوالي 13 مليون منهم فقط 37% يسكن في دولة فلسطين (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة).

2 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2019

3 تماشياً مع أحدث المعايير الدولية المتعلقة بإحصاءات القوى العاملة التي أوصى بها المؤتمر الدولي لخبراء إحصاءات العمل التاسع عشرة (1998-ICLS)، تم قياس معدل البطالة المنقح (LU1) والذي يتم فيه تضيق مفهوم العاطلين عن العمل ليشمل الأشخاص الذين لم يعملوا خلال فترة الاستناد وبحثوا بشكل جدي عن فرصة عمل وكانوا مستعدين وقادرين على العمل

عن الفئة التي تزيد عن 55 سنة 8.5%، الجدول ادنا يبين التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي في العام 2019.

الخدمات والفروع الأخرى	النقل والتخزين والاتصالات	التجارة والمطاعم والفنادق	البناء والتشييد	التعدين والمناجم والصناعة التحويلية	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك
35.9	5.9	22.6	17.4	12.3	6.1

بلغ عدد العاملين في المؤسسات الاقتصادية البالغ عددها 139,778 منشأة في العام 2018، 482,045 عامل منهم 303,881 يعمل بأجر والباقي يعمل دون أجر (عمل أسري او تشغيل ذاتي)، الجدول ادناه يبين توزيع المؤسسات العاملة واعداد العاملين حسب النشاط الاقتصادي في العام 2018⁴

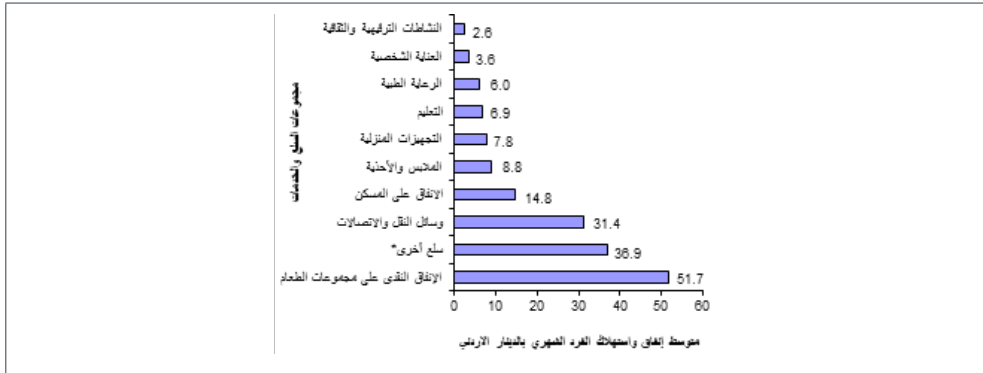
المؤشر	أنشطة الصناعة	أنشطة الإنشاءات	أنشطة التجارة الداخلية	أنشطة النقل والتخزين	أنشطة المعلومات والاتصالات	أنشطة الخدمات
عدد المؤسسات	20,104	661	76,749	1,103	677	40,484
عدد العاملين	112,835	10,128	191,182	7,425	8,815	151,660
عدد العاملين بأجر	87,409	9,510	89,679	6,257	8,088	102,938

اظهر تقرير مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين والذي تم استعراضه للاستفادة منه لوضع الخطط والبرامج في ظل جائحة كورونا بان عدد العاملين في السوق المحلي (يشمل العاملين في القطاع العام والخاص) بلغ نحو 877 ألف عامل في العام 2019، منهم 616 ألف عامل في الضفة الغربية و261 ألف عامل في قطاع غزة. كما بلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص نحو 360,700 عامل، منهم 297,900 من الذكور و62,800 من الإناث.

يتوزع العاملون في القطاع الخاص حسب الحالة العملية بواقع 61 ألف عامل مصنفون «كصاحب عمل» (أي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزء منها ولديه على اقل مستخدم واحد بأجر)، و177 ألفا يندرجون تحت تصنيف «يعمل لحسابه» (اي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزء منها وليس لديه أي مستخدم بأجر)، وهناك نحو 391 ألفا مصنفون «كمستخدم بأجر»، في حين ان هناك حوالي 39 ألفا عامل يعملون كعضو أسرة غير مدفوع الأجر.

بلغ عدد العاملين في القطاع غير المنظم 320,600 عامل منهم 288,400 عامل من الذكور مقابل نحو 32,200 من الإناث، وتمثل نسبة العاملين في هذا القطاع نحو 31.7% من إجمالي العاملين في فلسطين، مع العلم بلغت نسبة العاملين عمالة غير منظمة في فلسطين (بمعنى العاملين في القطاع غير المنظم بالإضافة إلى المستخدمين باجر الذين لا يحصلون على أي من الحقوق في سوق العمل سواء مكافأة نهاية الخدمة/ تقاعد، أو إجازة سنوية مدفوعة الأجر، أو إجازة مرضية مدفوعة الأجر) قد بلغت حوالي 57% من مجمل العاملين منهم 61% من الذكور و38% من الإناث، وبواقع 59% في الضفة الغربية و51% في قطاع غزة.⁵

بلغ متوسط استهلاك الأسرة الشهري بالدينار الأردني في فلسطين في العام 2017، 946.6 دينار اردني منها حوالي 30% تصرف على الطعام (1,149.4 في الضفة، و578.8 في غزة) وبلغت قيمة الانفاق النقدي الكلي 934.9 دينار اردني (1,143.6 في الضفة و556 دينار في قطاع غزة).

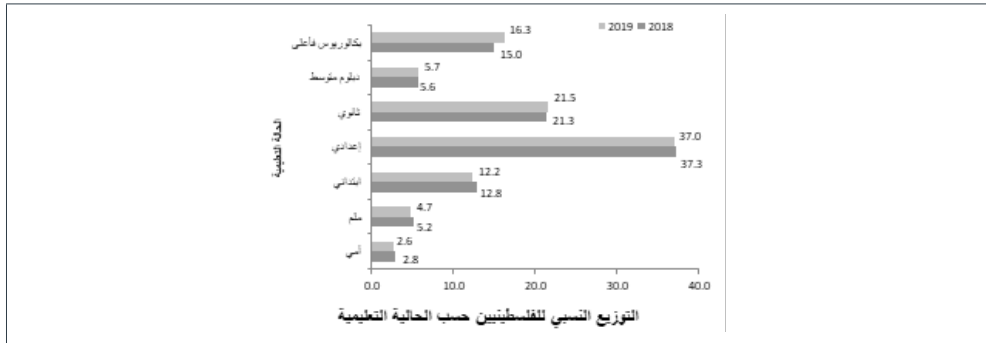


بلغت نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر في فلسطين في العام 2017، 29.2% (13.9 في الضفة، و53 في قطاع غزة) وبلغت نسبة الفقر المدقع 16.8% (5.8 في الضفة، و33.8 في قطاع غزة).

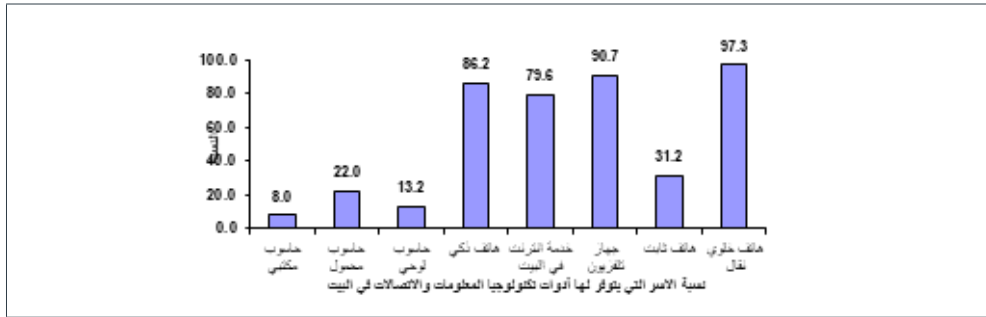
يلتحق 1,312,736 طالب في التعليم الأساسي والثانوي في 3,075 مدرسة منها 2,259 مدرسة حكومية و372 مدرسة تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين و444 مدرسة خاصة، ويشرف على تعليمهم 59,346 مدرس ومدرسة في مختلف المدارس. ويبلغ عدد الطلبة الملتحقين في الجامعات 207,307 (منهم 127,944 طالبة) ويشرف على تعليمهم 6,454 عضو هيئة تدريسية في الجامعات. يبلغ معدل عدد الطلبة في الشعبة في العام الدراسي 2019\2020، 30.9 حيث يصل المعدل في المدارس الخاصة 22.5 وفي مدارس الوكالة إلى 40.1 ومدارس الحكومة إلى 30.

⁵<http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=3713&mid=3915&wversion=Staging#>

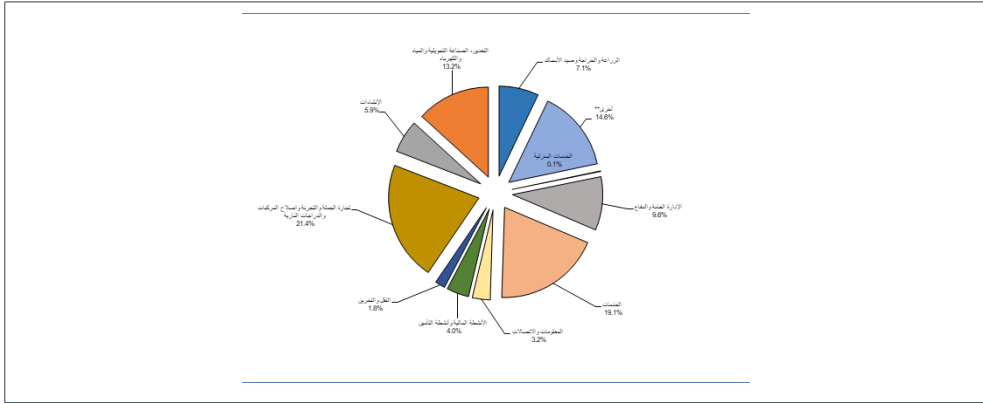
6الدينار الأردني يساوي 1.41 دولار أمريكي



تبلغ نسبة الاسر التي لديها جهاز حاسوب لوجي او محمول 33.2% ونسبة الاسر التي لديها خدمة الانترنت في البيت 79.6% (83.5 في الضفة و72.7 في قطاع غزة)



بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين بالأسعار الثابتة لعام 2018، 15,616.2 مليون دولار امريكي منها 1,091.1 مليون دولار مساهمة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك (7% تقريبا) ومساهمة أنشطة التعدين الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء بلغت 2,056.6 مليون دولار، ومساهمة قطاع المعلومات والاتصالات 497.0 مليون دولار ومساهمة قطاع الأنشطة المالية وأنشطة التأمين 626.1 مليون دولار بينما يساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية بـ 3,346.1 مليون دولار، انظر الجدول ادناه الذي يبين مؤشرات الحسابات القومية الرئيسية في فلسطين* بالأسعار الثابتة، 2018



المؤشر	فلسطين	ال الضفة الغربية	قطاع غزة
الناتج المحلي الإجمالي** (بالمليون دولار أمريكي)	15,616.2	12,797.3	2,818.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	3,417.7	4,854.4	1,458.3
الدخل القومي الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)	18,121.5	15,257.8	2,863.7
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	3,966.1	5,787.7	1,481.4
الدخل القومي المتاح الإجمالي (بالمليون دولار أمريكي)	19,608.6	16,112.8	3,495.8
نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي (بالدولار الأمريكي)	4,291.5	6,112.1	1,808.5
الإنفاق الاستهلاكي النهائي (بالمليون دولار أمريكي)	16,889	13,538	3,351
الادخار (بالمليون دولار أمريكي)	2,719.6	2,574.8	144.8

*: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967

2.2 المعوقات الأساسية ذات العلاقة في الريادة والتمكين

ترتكز منظومة بيئة ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية Entrepreneurship Ecosystem على ستة مجالات متداخلة، كل مجال يتكون من مجموعة من العناصر والتي تحدد في النهاية مستوى ريادة الأعمال بناء على المعايير الدولية. تتباين مكونات نظام بيئة ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية بحسب القطاع او المجال الريادي حيث لكل قطاع او مجال نظام بيئة ريادة خاص به، وبشكل عام فان اهم المعوقات في واقع نظام بيئة ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية كما يلي:



• السياسات والتشريعات والمؤسسات النازمة لريادة الأعمال والأعمال الابتكارية لا تكفي لتمكين وتحفيز وتنظيم القطاع

رغم توفر الإرادة السياسية عند الحكومات المتعاقبة لدعم الريادة وريادة الأعمال إلا أن هناك مجموعة من المعوقات التي تتعلق في قيادة وتوجيه وتنظيم قيادة قطاع الريادة وريادة الأعمال ودور الحكومة الفلسطينية في دعم وتنظيم قطاع الريادة، هذه المعوقات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تواجه الحكومة الفلسطينية أزمات مالية حادة مما ينعكس على ضعف المخصصات المالية لتدخلات قطاع الريادة ومحدودية المحفزات المالية وغير المالية اللازمة لتفعيل القطاع.
- غياب استراتيجية وطنية شاملة لقطاع ريادة الأعمال مما ينعكس على تشتت الجهود وعدم القدرة على توجيه الجهود للأولويات الوطنية.
- غياب المؤسسات المعنية في الأبحاث والمعلومات ذات العلاقة
- ضعف التنسيق والحوار بين الأطراف ذات العلاقة يشتت الجهود ويضعف المعرفة في القطاع.
- حداثه وزارة الريادة والتمكين وعدم اكتمال تأسيس الوزارة يحد من دورها الناظم لقطاع الريادة والتمكين ومن قدرتها على توجيه المؤسسات الحكومية وتوفير النصح والإرشاد لها.
- المنظومة التشريعية غير ممكنة ومعيقة في الكثير من جوانبها، فما زالت فلسطين تعمل بقانون الشركات الصادر عام 1964، ولا زالت القوانين الحالية تخدم كبار المستثمرين والاستثمار في المشاريع الكبيرة دون الأخذ بالإعتبار الرياديين والريادة وهذا ما جعل من هذه المشاكل حواجز أمام الرياديين للقيام بأعمالهم على أكمل وجه⁷. كما أن تسجيل شركة والبدء بعملياتها مكلف ماديا ويحتاج وقت، فحسب تقرير البنك الدولي للعام 2020 فإن فلسطين احتلت المركز 173 من 190 دولة في سهولة البدء بشركة. أن البدء بشركة يتطلب من الريادي توفير 43 يوما لإكمال عملية التسجيل ويكلفه ما لا يقل عن \$1000 دولار أمريكي (تقريبا 30% من الناتج المحلي الإجمالي لكل مواطن)، مما ينعكس على زيادة عدد المنشآت غير المسجلة في وزارة الاقتصاد وزيادة العمل غير المنظم في فلسطين⁸
- كما أن الضرائب الفلسطينية لا تميز بين الشركات الكبيرة والصغيرة وهذا ما يجعلها مكلفة للشركات الصغيرة بشكل عام، فحسب البنك الدولي، احتلت فلسطين المركز 112 من 190 في قوانين الضرائب⁹
- المنظومة التشريعية لا زالت فاقدة لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءة

⁷ تقرير تشخيصي حول ريادة الاعمال والتمكين الاقتصادي - فلسطين، الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، 9 ايار 2019

⁸ Doing Business 2020 (West Bank and Gaza Economic Profile), World Bank, 2020

⁹ Doing Business 2020 (West Bank and Gaza Economic Profile), World Bank, 2020

الاختراع. فقدان هذه القوانين يشكل فجوة بحماية الرياديين ويجعل عملهم تحت الخطر المستمر من سرقة عملهم مما يزيد عليهم من أعباء الحماية، فمثلا ريادة من غزة اضطرت أن تسجل المنتج الخاص بها في أمريكا لضمان حقوقها.¹⁰

• ضعف بيئة حاضنة للأعمال الريادية في فلسطين

ليس أفراد المجتمع الفلسطيني هم من يتركون بمحض إرادتهم الريادة ولكن غياب مقومات نجاحها غير موجودة (عدم الاستقرار والتبعية الاقتصادية وغيرها)، فلو وجدت لتأسيس سلوك مبني على ثقافة صديقة لريادة الاعمال . وبشكل عام، ينزع الفلسطينيون إلى تجنب المخاطرة عندما يتعلق الامر بخياراتهم المعيشية، بما فيها الريادية إذ أنها قد لا تمثل منفذ مضمون لتأمين معيشة ورفاه الاسرة. لهذا نلاحظ أن الشباب الفلسطيني عادة ما يفضل العمل في وظيفة ثابتة تعود عليه بما يكفيه من دخل ليعيل نفسه وعائلته، السبب في هذا قد يكون جراء عدة أسباب أهمها الحاجة لمصدر دخل بأسرع وقت لمساعدة العائلة في المصاريف اليومية وتسديد الديون وقلة الوعي المجتمعي بأهمية الإبداع والريادة والابتكار. حسب دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني¹¹ فإن مفهوم الإبداع غائب عن المؤسسات العامة والخاصة والسبب يعود الى أن المؤسسات تنظر للإبداع والريادة على أنهم عمليات معقدة ومكلفة أو نشاطات ثانوية لا تساهم في تطوير مخرجات المؤسسة. وهذا يؤدي لانعكاس هذه النظريات على عامة الشعب مما يفسر تجنب الناس للريادة. المؤسسات الحكومية والغير حكومية تتبنى ايضاً فكراً يعتبر عامل سحب وذلك بجعل دعم الريادة والرياديين يعتمد على المساعدات والمنح الخارجية مما يضعف قطاع الريادة واستمرارية البرامج ويحول مصدر جذب تبرعات ومنح.¹²

• نوعية التعليم العام والعالي والمهني والتقني لا تعزز توجهات ومهارات الريادة بالمستوى المطلوب ليكون قطاع ريادة الأعمال أساساً للتنمية الاقتصادية في فلسطين

بلغ متوسط التحصيل في امتحان التقويم الوطني لمادة العلوم للصف الخامس 45 ونسبة النجاح 42% وللصف التاسع 33 ونسبة النجاح 19% وفي مادة الرياضيات بلغ متوسط التحصيل للصف الخامس 42 ونسبة النجاح 31% بينما بلغ متوسط التحصيل للصف التاسع 32 ونسبة النجاح 17%، وبلغ متوسط التحصيل باللغة الإنجليزية للصف السادس 43 ونسبة النجاح 33%¹³.

تشير دراسات البنك الدولي بان نسبة المتعلمين بين الشباب الفلسطيني عالية إلا أن مستواهم التقني لا يستطيع منافسة السوق العالمي¹⁴ وقد يكون هذا السبب عائد لأكثر من سبب لكن أكثرها وضوحاً هو ضعف قطاع التعليم، فحسب تقرير المتابعة

10 A silhouette of the nascent Palestinian startup scene – Laure Sune 2020 <https://www.linkedin.com/pulse/palestinian-startups-scene-laure-sune/?trackingId=tp8krImHSXmHq7ufxemyTA%3D%3D>

11 دراسة حول مؤشرات الإبداع في فلسطين، د. رايح مرار، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016 (ص58-57)

12 تقرير تشخيصي حول ريادة الاعمال والتمكين الاقتصادي – فلسطين، الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، 9 ايار 2019

13 وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للقياس والتقويم والامتحانات، نتائج أولية لدراسة التقويم الوطني، للعام الدراسي 2017 / 2018

14 World Bank IPSD project appraisal document <http://documents.worldbank.org/curated/en/479751528083037454/pdf/PAD-05152018.pdf>

والتقييم لوزارة التربية والتعليم فإن طلاب الصف التاسع أحرزوا معدل علامات في امتحانات الرياضيات والعلوم الوزارية أقل من معدل النجاح لتكون نسبة الطلاب الذين أحرزوا أكثر من 70% اقل من 4% في الرياضيات واقل من 3% في مادة العلوم مع نسبة نجاح اقل من 29% في الرياضيات و18% في مادة العلوم، وهذه الانمات واضحة منذ الصف الخامس، الا ان المؤشرات تزداد سوءا مع علو الصف، وهذه المؤشرات تدل على قلة اهتمام من قبل الطلبة وسوء جودة التعليم في المدارس. فالمدارس ما زالت تتبع نمط تعليمي تلقيني يعتمد على المعرفة دون انخراط الطلاب بالشكل اللازم، وتستمر هذه الأنمات في التعليم العالي مما يصعب على الطالب (التعلق او الربط) بالمواد، وهذا يؤثر على قدرته على دخول الى سوق العمل كاشخاص منافسين.¹⁵

تنعكس نوعية التعليم العام على مخرجات التعليم العالي في فلسطين، حيث تزيد نسب الملتحقين والخريجين في العلوم الإنسانية مع تراجع ملحوظ في نسب الملتحقين في تخصصات العلوم والهندسة. كما تنقص خريجين الجامعات العديد من المهارات الحياتية والقدرات البحثية. يواجه أيضاً التدريب المهني مجموعة من التحديات وفي مقدمتها نقص التخصصات وعدم مواكبة المناهج للتطورات وخاصة التكنولوجية منها وغياب بعض المناهج لمواضيع ذات علاقة في مهارات الحياة والمهارات المكملة.

• صعوبة وصول رياديي الاعمال الى التمويل اللازم لافكار مشاريعهم

احتلت فلسطين في مؤشرات الوصول للتمويل بحسب التقرير السنوي للبنك الدولي (doing business) المرتبة 25 على العالم وكانت الثانية على مستوى المنطقة تسبقها الأردن التي تحتل المرتبة الرابعة عالمياً¹⁶، ولكن الوصول للتمويل للشركات الناشئة الابتكارية ما زالت مشكلة تضعف أداء القطاع وتضع نمو القطاع، حيث تحتاج الشركات الناشئة لتمويل مستمر في بداياتها كي تستطيع نجاة فترة تطوير المنتج وتسويقه لتصل الى القدرة على أن تولد مبيعات كافية لتغطي مصاريفها وتتلخص مشاكل التمويل في،

أ. قلة ثقة المستثمرين والقطاع الخاص بالإبداع والريادة وخاصة عند الشباب، وقد يعود السبب لثقافة المجتمع الفلسطيني بتجنب المخاطرة

ب. قلة ثقة البنوك ومؤسسات التمويل بالرياديين والمشاريع الصغيرة وتغليبها أهداف الربح على دعم الشركات يصعب على الرياديين أخذ القروض خصوصاً مع غياب القروض طويلة الأجل والفوائد العالية على القروض والشروط المستلزمة لا تشجع الرياديين التوجه للقروض.¹⁷

15 وزارة التربية والتعليم العالي، دولة فلسطين نظام المتابعة والتقييم للخطة الاستراتيجية القطاعية 2022-2017 تقرير المتابعة والتقييم لسنة 2017 «http://www.moehe.gov.ps/Portals/0/MOEHE_Resources

16 Doing Business 2020 (West Bank and Gaza Economic Profile), World Bank, 2020.

17 تقرير تشخيصي حول ريادة الاعمال والتمكين الاقتصادي - فلسطين، الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، 9 ايار 2019

• محدودية الدعم والمساندة لريادي الاعمال خاصة في المناطق المحرومة.

يعاني سكان بعض المحافظات والقرى والمخيمات وبعض البلديات والمدن من وصولهم لبعض الخدمات الأساسية التي تؤثر على حياتهم اليومية وتؤثر على تطور الاعمال في محافظتهم، وفي مقدمة هذه المناطق ما يسمى المناطق ج التي تعرق إسرائيل وصول الخدمات الأساسية إليها من مياه وكهرباء وطرق وحتى تعرقل تحسين ظروف السكن. يواجه أيضاً أكثر من 2 مليون فلسطيني في قطاع غزة مشكلات جدية في الوصول الى المياه النظيفة والطاقة بالإضافة الى الحصار على الحركة والصيد ووضع قيود كبيرة على حركة البضائع الى خارج غزة خاصة المنتجات الزراعية. يواجه أيضاً جميع الفلسطينيين معيقات جدية في نوعية وتكلفة خدمات البنية التحتية وخاصة ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه والمواصلات وذلك مقارنة مع دول المنطقة.

اما على صعيد التكنولوجيا والانترنت فان الأسعار تعتبر مرتفعة مقارنة مع بعض الدول المجاورة، فسعر 1 GB من الإنترنت عبر شبكات المحمول يكلف المواطن حوالي \$2.06 بينما في دول مجاورة تكلف أقل ب56% و في الأردن كانت أقل ب13% و في الهند أرض منطقة للإنترنت عبر المحمول كانت أقل ب87%¹⁸. فالانترنت بشكل عام قد يكون مشكلة في نطاق الأعمال فهو مكلف جدا في فلسطين و لا تلائم أسعاره مقابل ما يقدم العديد من الأفكار الريادية وقد يكون عامل من العوامل التي تضعف هذا القطاع، و الإنترنت مجرد دليل على تأخر فلسطين في التكنولوجيا وهذا القطاع، كما نلاحظ أن أسعار الأجهزة الإلكترونية في فلسطين أغلى من السوق العالمي بنسب قد تصل الى 100% أكثر كلفة من الأجهزة الإلكترونية في سوق الإحتلال بنسب قد تصل ل30% في ظل دخل و إنتاجية أقل.

ان تشتت مفهوم ريادة الأعمال الريادية وعدم التمييز بين الاعمال الريادية المرتبطة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة SMEs والاعمال الابتكارية Start-up وانعكاس ذلك على فهم النظام ومتطلبات الدعم اللازم لكل منهما خاصة الدعم الفني والتقني يضعف من تطور قطاع الريادية بمكونية الاعمال والاعمال الابتكارية. يساهم أيضاً التشتت الحالي اضعاف خدمات حاضنات ومسرعات الاعمال ومجمل خدمات تطوير الأعمال وعدم استقرارها او استدامتها. حيث تواجه حاضنات الاعمال نقص في المصادر البشرية المؤهلة والمدربة ونقص وعدم استقرار في التمويل مما يضعف الجهود المبذولة لتطوير ريادة الأعمال. يرى مديرو حاضنات الأعمال في فلسطين ان ما نسبته 50% من الحاضنات لا تمتلك الكادر البشري المؤهل لادارتها، وان الحاضنات التكنولوجية والزراعية تفتقد 60% منها لكادر مختص ويعتمدوا على خبراء يتم استشارتهم، وان 20% من الحاضنات تلجأ لاستشارة خبراء أجنبي او عرب¹⁹

¹⁸<https://www.itweb.co.za/content/mQwkoM6KmRGq3r9A>

¹⁹ الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، مؤشر الريادة في حاضنات الأعمال الفلسطينية، 2019.

• محدودية وصول منتجات وخدمات الرياديين للأسواق

يفرض الواقع السياسي والديموغرافي للمجتمع الفلسطيني نفسه على تنافسية منتجات وخدمات الرياديين سواءً في السوق المحلي او في الأسواق الإقليمية والعربية. فالمنشآت الصغيرة والناشئة تعاني من صغر قاعدة العملاء، حيث يبلغ عدد الفلسطينيين حوالي 5 مليون مواطن تشكل نسبة النسبة الأكبر منهم صغار السن 39% اقل من 15 سنة 20، والسوق الفلسطيني مفتوح للاستيراد ومغلق للتصدير مما يزيد المنافسة على الشركات المحلية ويضعف حصتها من سوق اساسا صغير، علاوة على ذلك فالتصدير مهمة صعبة اذ ان الحدود محكومة من الاحتلال مما يعرقل جهود التصدير ويخضعها للعامل السياسي خاصة في قطاع غزة وفي بعض المنتجات في الضفة. تواجه ايضاً مشكلات السوق عدة جوانب تخص نوعية المنتجات والخدمات المقدمة وعدم مطابقتها الى المواصفات والمقاييس المحلية او الدولية بالإضافة الى عدم وجود سياسات تحمي المنتج المحلي او آليات وطنية تقدم الدعم الحقيقي للمصدرين.

3.2. الشركاء في قطاع الريادة والتمكين

تنشط مجموعة من الوزارات والمؤسسات والهيئات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات وشركات القطاع الخاص والنقابات والاتحادات في قطاع الريادة والتمكين وتتباين أدوار ومهام كل طرف. مجموعة من الوزارات والمؤسسات الرسمية تعمل بشكل أساسي على تنظيم دور قطاع الريادة والتمكين وتلعب بعض مؤسسات المجتمع المدني على توفير الدعم الفني والمالي للرياديين والرياديات وتعمل مؤسسات القطاع الخاص على توفير التمويل وتعمل الاتحادات والنقابات على حماية حقوق الأعضاء.

1. **وزارة الريادة والتمكين:** بناءً على توجهات دولة فلسطين لتعزيز الاقتصاد الوطني مع إبقاء أهمية خاصة للقطاع الخاص لا سيما فئتي الشباب والمرأة، فقد تم استحداث وزارة الريادة والتمكين في الحكومة الثامنة عشرة، في شهر نيسان 2019، لتكون المظلة والإطار الناظم لقطاع الريادة والتمكين في ضوء التوجهات العالمية للاقتصاد المبني على المعرفة ودعامته الرئيسة الريادة والتمكين، فضلاً عن الدور المتوقع من الوزارة بتعزيز قطاع التشغيل والعمل على إيجاد فرص عمل مستدامة تساهم في الحد من البطالة المتفشية وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تختص وزارة الريادة والتمكين بشكل أساسي في اعداد وضمن تطبيق استراتيجية الريادة والتمكين وقيادة العمل مع الدوائر الحكومية لتحديث منظومة التشريعات وتحديث منظومة البنى

التحتية التكنولوجية اللازمة لإنتاج الابتكارات وبناء آليات وطنية لبادئات الأعمال. تختص الوزارة أيضاً في تقديم التوعية والتدريب المتخصص في استقطاب الشركات العالمية للعمل مع الرياديين والرياديات وضمان تنسيق تمويل الشركاء الدوليين وبناء شراكات محلية متفاعلة تعنى بالريادة والابتكار والتمكين، كما ستعمل الوزارة مع مؤسسات التعليم والتعليم العالي لتقديم مدخلات لتحديث برامج وحقول التعليم العام والتعليم العالي وتركيز الجهود لاجراء دراسات وأبحاث المستقبل.

2. الوزارات والمؤسسات الرسمية: ترتبط معظم الوزارات والهيئات الرسمية في قطاع الريادة والتمكين ويتباين دور واختصاص الوزارات والهيئات الحكومية في قطاع الريادة والتمكين بين أدوار ممكنة للريادية والرياديين مثل الوزارات والهيئات التي تساهم في توفير البنية التحتية والتكنولوجية للرياديين وفي مقدمتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، سلطة المياه، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وزارة الأشغال العامة والأسكانت. توفر مجموعة من الوزارات إطار تنظيمي ودعم فني للرياديين والرياديات الناشطين في مجال عملها وفي مقدمة هذه الوزارات وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الزراعة الفلسطينية، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة الى الوزارات الناشطة في المجالات الخدمائية، سلطة النقد، وزارة المالية. تدعم بعض الوزارات والمؤسسات وصول الفئات التي تقع في إطار عملها لبرامج التمكين الاقتصادي والتشغيل الذاتي وفي مقدمة هذه المجموعة وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، المجلس الأعلى للإبداع والتميز، المؤسسة الوطنية للتمكين الاقتصادي، وصندوق التشغيل الفلسطيني كما تنشط مجموعة من الوزارات والمؤسسات في تعميم الثقافة والوعي وبناء قدرات المصادر البشرية وفي مقدمة ذلك وزارة التربية والتعليم، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والمجلس الأعلى للإبداع والتميز.

3. الهيئات التمثيلية للقطاع الخاص والشركات المساهمة العامة والخاصة: تساهم مجموعة من المنشآت والمؤسسات التمثيلية للقطاع الخاص التي تلعب دور نقابي وتنظيمي ومجتمعي في دعم قطاع الريادة والتمكين وتوجيه مؤسسات القطاع الخاص لدعم برامج الريادة والتمكين وفي مقدمة هذه المؤسسات مركز التجارة الفلسطيني بالتريد، هيئة سوق رأس المال، جمعية رجال الاعمال، اتحاد جمعيات البنوك، اتحاد شركات التأمين، اتحاد الصناعات، اتحاد الغرف التجارية. تنشط بعض الشركات في دعم مبادرات وبرامج مجتمعية وذلك من باب المسؤولية الاجتماعية حيث تشرف بعض الشركات والمجموعات التجارية على برامج لدعم وتمكين الرياديين مادياً وفنياً.

4. مؤسسات المجتمع المدني: تنشط مئات من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع

الريادة والتمكين وذلك من خلال مجموعة من التدخلات والأنشطة المختلفة. تساهم مجموعة كبيرة من المؤسسات والأندية والجمعيات النسوية والشبابية في جميع التجمعات السكنية في برامج تدريب وتوعية للشباب والنساء والرجال في مواضيع ذات علاقة بالتمكين الاقتصادي مثل برامج التدريب المهني وورش العمل، كما تنشط مجموعة من المؤسسات الزراعية ومؤسسات التنمية الريفية بدعم المزارعين والنساء والشباب وتمكينهم من الانخراط في الأعمال الزراعية. تخدم بعض مؤسسات المجتمع المدني أيضاً بتوفير الدعم الفني والمالي من خلال حاضنات ومسرعات للأعمال في العديد من المحافظات.

5. الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة: تساهم 18 جامعة و17 كلية جامعية و18 كلية متوسطة بتوفير التعليم والبحث العلمي والتنمية المجتمعية، وتنشط بعض الجامعات والكليات الجامعية والمتوسطة بتقديم برامج وتخصصات تعليم وتدريب مهني تغطي قطاعات مختلفة. تنشط بعض الجامعات الفلسطينية في مجال تقديم الخدمات الفنية والتقنية لرياديين الأعمال وذلك من خلال تأسيسها لحاضنات ومسرعات أعمال وفي مقدمة هذه الجامعات، جامعة بيرزيت وجامعة القدس. يناط في مؤسسات التعليم العالي دور مهم يتعلق في تنمية المصادر البشرية من خلال إثراء مهارات ومعارف الخريجين وخاصة من كليات العلوم والهندسة وتنمية توجهاتهم نحو الابداع والريادة والبحث عن حلول والمخاطرة والبحث عن فرص التشغيل الذاتي.

6. البنوك والمؤسسات التمويلية: يعمل في فلسطين 7 بنوك محلية تقدم خدماتها البنكية من خلال 231 فرع ويعمل أيضاً 7 بنوك وافدة وتقدم خدماتها البنكية من خلال 126 فرع²¹. تساهم أيضاً على الأقل 6 شركات اقراض وهي مؤسسات غير ربيحة ومتخصصة في مجالات اقراض معنية تسعى فيها للحد من الفقر والبطالة في المجتمع من خلال توفير خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع مقابل ضمانات وشروك أئتمان ميسرة.

7. المؤسسات الدولية ومنظمات الأمم المتحدة: تنشط مجموعة من منظمات الأمم المتحدة وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة في الأمم المتحدة ومنظمة المرأة في الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بتوفير الدعم الفني والمالي والتدريب والتوعية للرياديين والرياديات وايضاً دعم الجهود والمبادرات الوطنية الرامية لتعزيز سياسات العمل اللائق وتوفير اطار تشريعي وسياساتي ناظم لتطوير الاعمال الصغيرة والمتوسطة. كما تساهم العديد من البرامج والمشاريع التابعة لمؤسسات دولية تنشط في مجال التنمية المجتمعية الفلسطينية وذلك من خلال توفير فرص التدريب والدعم المالي والفني وتبني حاضنات ومسرعات اعمال متخصصة.

8. المجلس الأعلى للإبداع والتميز: أنشئ المجلس الأعلى للإبداع والتميز بموجب المرسوم الرئاسي رقم (7) لسنة 2012 م. حيث يخضع المجلس لأنظمة الرقابة المالية والإدارية المعمول بها في دولة فلسطين. يضطلع المجلس بعدد طبير من المسؤوليات التي تتقاطع وتتكامل بشكل كبير مع مسؤوليات وصلاحيات وزارة الريادة والتمكين وهو ما يستدعي التنسيق الوثيق والعمل المشترك بينهما. فعلى سبيل المثال، يهدف المجلس إلى النشر وتجزير ثقافة الإبداع في أوساط الشعب الفلسطيني خاصة في صفوف الشباب، ويضطلع بمسؤولية وضع مدونة تتضمن القيم والتوجهات والمعايير الدالة والمحفزة على الإبداع والتميز، واحتضان المبدعين وتوفير الرعاية والدعم له، والعمل مع الوزارات المختصة على وضع سياسات ولوائح وبرامج محفزة وداعمة للإبداع والتميز، خصوصاً على مستوى التعليم الأساسي والتعليم العالي، وتعزيز بنية منظومة الإبداع في القطاعات المختلفة، بما في ذلك من خلال دعم المؤسسات العاملة في مجال الإبداع والتميز، وتعزيز قدراتها وتحفيزها على تنسيق وتضافر جهودها وتكامل أدوارها، وتشجيع القطاع الخاص في الوطن والشتات على زيادة استثماره في مجال الإبداع والابتكار، وتحفيز إقامة شراكات متعددة الأطراف (قطاع عام وقطاع خاص وقطاع أهلي وأكاديمي) لتشكيل إطاراً تنظيمياً محفزاً للإبداع وميسراً لتحقيق عوائده الاقتصادية والتنموية. كم يضطلع المجلس بمسؤولية بناء نظم المعلومات والموارد المعرفية، وتوفير الخدمات المعلوماتية الداعمة للأفراد والمؤسسات العاملة في مجال الإبداع، وتوفير بيئة قانونية محفزة وداعمة للإبداع والابتكار، بما في ذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة في إعداد مشروعات التشريعات المتعلقة بالإبداع والتميز وتمثيل فلسطين ضمن مكونات الإبداع والابتكار الإقليمية والدولية وتيسير الاستفادة من كافة الفرص المتاحة للتشبيك، وبناء قنوات تواصل فعالة مع الكفاءات الفلسطينية في الشتات، واستحداث طرائق وبرامج مبتكرة تيسر وتحفز الاستفادة من مواردهم المختلفة في مجالات التميز والإبداع، والعمل مع المؤسسات ذات العلاقة لتحديد الأولويات الوطنية في مجال الإبداع والابتكار.



4.2 اهم العوامل المؤثرة على قطاع الريادة والتمكين

تساهم مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية والبيئية، في دفع الجهود الوطنية الرامية للوصول الى بيئة ابتكار وريادة مستدامة وممكنة، لممارسة الأعمال والأعمال الابتكارية بما يساهم في تحقيق خطة التنمية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه تساهم مجموعة من العوامل في سحب او إعاقة الجهود الوطنية، الجدول ادناه يبين اهم العوامل الممكنة والعوامل المعيقية للوصول الى بيئة ابتكار وريادة مستدامة وممكنة لممارسة الاعمال والاعمال الابتكارية.

العوامل المعيقة	العوامل الممكنة
1. الاحتلال الإسرائيلي لا زال يفرض رزمة من القيود على الاستثمار في بعض القطاعات وفي مقدمتها القطاع الزراعي والسياحة ويعيق الوصول الى الأرض والمياه وتسويق المنتجات ويعزل غزة ويعيق الاستثمار والاعمال في قطاع السياحة وخاصة في القدس.	1. توفر الإرادة السياسية الداعمة للريادة والابتكار والتي انعكست بتأسيس وزارة الريادة والتمكين والمجلس الأعلى للإبداع والتميز وتأسيس مؤسسات وهيئات وبرامج مختصة في التمكين الاقتصادي للشباب والنساء.
2. البطء في انجاز القوانين والتشريعات النازمة للأعمال والأعمال الابتكارية مما ينعكس على وجود بعض الأنظمة واللوائح المعيقة لتسجيل الأعمال وقصور التشريعات للتعامل مع بعض الاعمال الابتكارية وضعف الحوافز المتوفرة للرياديين وعدم اكتمال المنظومة التشريعية الممكنة والمنظمة للأعمال والاعمال الابتكارية.	2. وجود مؤسسات مجتمع مدني وجامعات لديها الخبرة والموارد البشرية والمالية لدعم مبادرات الرياديين والرياديات من خلال حاضنات ومسرعات اعمال
3. ضعف الموارد المالية للحكومة: تواجه الحكومة الفلسطينية ضغوط سياسية كبيرة من قبل بعض الدول مما انعكس على مواردها من المنح والمساعدات بالإضافة الى فرصة إسرائيل على أموال المقاصة يضعف ايفاء بعض الوزارات والمؤسسات بأدوارها تجاه قطاع ريادة الاعمال.	3. وجود مؤسسات وخبرات وبنية تكنولوجية جيدة تساعد في بناء آليات تواصل الكترونية في مختلف المجالات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وخدمات الانترنت
4. ضعف الاستثمارات والدعم المخصص للأبحاث وضعف آليات التنسيق بين الجامعات من جهة والرياديين والمؤسسات من جهة اخرى وقصور أدوات نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة.	4. وجود مؤسسات مالية فلسطينية قوية وذات قدرة تمويل وإقراض عالية في مجالات متعددة وخاصة شركات الإقراض الهادفة الى خدمة المجتمع.
5. تذبذب وعدم استقرار التمويل، حيث لا زال معظم التمويل المخصص لدعم الاعمال مصدره التمويل الخارجي	5. وجود قطاعات اقتصادية متنامية مثل القطاع الزراعي وتكنولوجيا المعلومات تشكل جذب لرأس المال للاستثمار.
6. ضعف برامج الحماية للمنتج الوطني، وعدم قدرته على المنافسة	6. وجود جهات تمويل عديدة لتقديم الدعم الأولي والمنح للشركات الناشئة والرياديين.
7. ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني يجعل أولوية الشباب والنساء البحث عن وظيفة ويحد من قدرتهم على المخاطر.	7. وجود وعي عند مؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين في دعم الابتكار والتميز وتخصيص موازنات وبرامج خاصة في ذلك.
8. عدم توفر تشريعات وأدوات كافية لحماية الملكية الفكرية.	
9. ارتفاع اسعار خدمات الانترنت مقارنة بدول الجوار، نتيجة لاختلاف جيل الاتصالات في تلك الدول، حيث انه الأسعار تتناسب عكسيا مع الجيل (كلما ارتفع الجيل انخفضت الأسعار)	



القسم الثالث

مأسسة قطاع الريادة والتمكين

القسم الثالث

مأسسة قطاع الريادة والتمكين

1.3. الرؤيا المشتركة للشركاء

بيئة ابتكار وريادة مستدامة وممكنة للممارسة الأعمال والأعمال الابتكارية في فلسطين تستند على ممارسات ومعايير عالمية والسياسات الوطنية العليا.

نركز في عملنا على جعل ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية الخيار الأول لجميع الفلسطينيين من الرجال والنساء والشباب والشابات والفتيان والفتيات الراغبين في الوصول الى العمل اللائق او الطامحين في تعزيز مداخيلهم ومعيشتهم وبما يساهم بشكل فعال في الحد من الفقر والبطالة وتحقيق الازدهار ورفاه العيش للجميع وتعزيز الاقتصاد الوطني، وذلك ايماناً منا بان الحق في العمل والأمن الغذائي وتنوع الخيارات والفرص للناس هو حق من حقوق الانسان.

اننا ندرك بان الوصول الى مستوى متقدم من ريادة الأعمال يتطلب تضافر جهود القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع والمؤسسات الدولية وحشد الجهود المجتمعية تجاه تحقيق الغايات والنتائج في مختلف القطاعات كما ندرك أهمية الدعم والمساندة من الدول الصديقة وفي مقدمتها الدول العربية الشقيقة التي طالما كانت الداعم الأساسي لنضال الشعب الفلسطيني السياسي والاقتصادي.

2.3. رسالة وزارة الريادة والتمكين قائد القطاع

نسعى الى تيسير ودعم وخلق التناغم في الجهود الوطنية الرامية لتطوير ريادة الأعمال والابتكار بما يتوافق مع الأولويات الوطنية وذلك من خلال تنسيق هذه الجهود ودفع عجلة تطوير البيئة الناعمة لقطاع ريادة الأعمال، بما في ذلك من خلال تطوير بيئة خدمات الاعمال الريادية وتضمين توجهات ريادة الاعمال في البرامج الحكومية وحشد الدعم المالي والفني لتطوير القطاع.

ستعمل وزارة الريادة والتمكين بقيادة ملف الريادة والتمكين بنهج تشاركي يضمن المشاركة الحقيقية لجميع الجهات المعنية ببيئة الريادة والتمكين من خلال التوافق على اطار استراتيجي وطني يشمل الأولويات الوطنية في مجال الريادة والتمكين وتحديد ودور ومسؤوليات الأطراف المختلفة في الوصول الى النتائج المرجوة في مختلف القطاعات ذات العلاقة، والعمل على حشد وتنسيق الموارد المالية وتجنيد الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا اللازمة لتنمية ونمو الأعمال الريادية والابتكارية في مختلف القطاعات ذات العلاقة.

ان وزارة الريادة والتمكين ستسعى الى مأسسة وتضمين مفهوم ومرتكزات الريادة والتمكين في جميع القطاعات ذات العلاقة سواءً كانت قطاعات تستهدف تعزيز ريادة الأعمال بشكل مباشر كقطاع الصناعة والتكنولوجيا والزراعة والخدمات او القطاعات التي توفر البنية التحتية اللازمة لنمو وتوسع واستمرارية ريادة الأعمال وفي مقدمتها قطاع التعليم والتعليم العالي والطاقة والمياه والمواصلات والاتصالات.

ان وزارة الريادة التمكين وبالتعاون مع جميع القطاعات ستعمل على ان تكون بيئة الأعمال شاملة للجميع سواءً الأشخاص ذوي الإعاقة والأسرى المحررين والنساء والفتيان والذين يسكنون القرى والاحياء والمخيمات وخاصة سكان المناطق المعزولة والمناطق المسماة "ج".

نطلق في عملنا من ايماننا بان توفر المعلومات الدقيقة وبشكل مستمر من خلال الجهات المختصة وفي مقدمتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يعتبر مطلب أساسي للوصول الى سياسات وبرامج قادرة على تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة.

3.3. القيم المشتركة للشركاء

سيلتزم كادر وزارة الريادة والتقييم والشركاء من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجموعة من القيم التي تعتبر أساسية لتعزيز سلوك جميع العاملين في قطاع ريادة الأعمال بما يخدم الوصول الى الطموح والاهداف المتفق عليها في إطار الرؤية المتفق عليها وحدود قطاع الريادة والتمكين.

1. المسؤولية الاجتماعية: سنركز على تحفيز الرياديين والرياديات على تبني أفكار الأعمال بما يساهم في إيجاد حلول لمشكلات المجتمع الفلسطيني والمجتمعي المحلي وخاصة الفئات المستضعفة والمناطق المحرومة من التنمية، كما سنعمل على تضمين مناهجنا التدريبية والتوجيهية وعقود الدعم والرعاية للرياديين لأسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات والأعمال بكافة القطاعات والأحجام وخاصة الريادة الاجتماعية أي التي تسعى الى حل توفير الخدمات الأساسية للمجتمع مثل الطاقة والمياه.

2. الالتزام والمثابرة: يشمل ذلك تحلي جميع العاملين في المؤسسات والهيئات والبرامج ذات العلاقة في الريادة بمواصفات شخصية تعبر عن التزامهم العالي تجاه تحقيق اهدافهم وتحليهم بالعزيمة والدافعية نحو الوصول الى اعمال ريادية قادرة على المنافسة والاستمرارية مهما تطلب ذلك من جهد او عمل شاق وطويل.

3. الابداع والتميز في الأداء: يستدعي تعزيز ريادة الأعمال واستمراريتها التطوير المستمر لمنتجاتنا وطريقة وصول المنتج للمستهلك وآليات وطريقة العمل في انتاج المنتج او تقديم الخدمات، حيث ان جودة وتميز منتجات وخدمات المؤسسات والرياديين والرياديات مطلب أساسي لتعزيز ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية

ويتطلب الوصول الى الجودة التزام المؤسسات والافراد بعناصر مهمة مثل الإصرار والقيادة والتعلم المستمر والتغذية الراجعة والبحث والتطوير

4. الشراكة الحقيقية: ان ضمان التواصل المستمر بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية يعتبر متطلب اساسي لبناء الثقة بين الشركاء للوصول الى بيئة حاضنة للأعمال والريادية، ويسهم بشكل فعال في تعزيز العلاقات والعمل المشترك سواءً بشكل ثنائي او ثلاثي او جماعي او تعاوني بين الرياديين أنفسهم او بين المؤسسات والمستثمرين من جهة أخرى او بين الرياديين والمؤسسات والمستثمرين والمستهلكين والمستخدمين والجامعات.

5. المشاركة والاندماج: سنعمل كمؤسسات لدعم وتوجيه برامجنا وسياساتنا وأدواتنا لضمان وصول جميع الرجال والنساء والشباب والشابات وفي جميع المناطق الى خدمات وبرامج الريادة والتمكين ووضع معايير تعزز المساواة والعدالة بين المحافظات وتعزز مشاركة الشباب والنساء في الأعمال الريادية والابتكارية

6. النزاهة: يتطلب من جميع الرياديين والرياديات والعاملين في المؤسسات والمستثمرين ان يتحلوا بمواصفات شخصية كالأمانة والوضوح والصدق والالتزام بسلوك انساني يحترم الآخر ويلتزم في القيم الانسانية والوطنية. ان النزاهة تعتبر شرط أساسي ايضاً للوصول الى شراكات وتجنيد شراكات تمويل والوصول الى الشفافية والتعلم المشترك.

7. المساءلة والشفافية: تشمل الشفافية التزام الجميع بنشر او الإفصاح عن سياسات ومعايير وإجراءات ونتائج العمل وهذا يساهم ايضاً في الوصول الى الثقة بين الجميع، وتشمل المساءلة افصاح المسؤولين في المؤسسات مدى قيامهم بواجباتهم وتحقيقهم للأهداف المناطة بهم وتبريرهم للإفصالات وكذلك الرياديين والرياديات الذين استفادوا من الدعم والمساعدات.





القسم الرابع

الأهداف والنتائج المرجوة

القسم الرابع

الأهداف والنتائج المرجوة

1.4. الهدف الاستراتيجي الأول، تعزيز الإطار التشريعي والدور التنظيمي لقطاع الريادة

يسعى هذا المحور الى إطلاق العنان للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية من خلال ازالة جميع القيود والمعوقات في انشاء وتسجيل او تطوير او اغلاق او نقل ملكية الاعمال خاصة الوقت والتكلفة، ووضع كافة السياسات والتشريعات التي تشجع الافراد والجماعات لإنشاء الأعمال والشركات بمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبما يساهم في تحقيق السياسات الوطنية ذات الأولوية القصوى. كما يشمل هذا الأمر تعزيز قدرات مختلف المؤسسات الحكومية على دعم وتشجيع الريادة، بما في ذلك تعزيز دور وزارة الريادة والتمكين في تنظيم وقيادة تنمية القطاع.

التدخلات السياسية 22	النتائج القطاعية
<p>1. تقديم مقترحات لتعديل القوانين النازمة للأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية، تحديدا، قانون الشركات واللوائح والرسوم وإجراءات تسجيل المنشآت وتسهيل ترخيص وعمل المنشآت من المنازل (Homebased Business Licensing)، وتوفير الإعفاءات الضريبية لتشجيع التحول للعمل الرسمي، واقتراح قانون خاص بالريادة والإبداع</p> <p>2. دراسة مقارنة للبيئة السياسية والتشريعية والتنظيمية في خمسة دول نامية حققت نقلات نوعية في نمو الريادة وقطاعات التقنية المعلوماتية العالية تم تنفيذها مع منتصف العام 2021.</p> <p>2. تقديم مقترحات لتبني قوانين جديدة ممكنة للمشاريع الريادية</p> <p>3. تقديم مقترحات لتبني او تعديل الأنظمة والسياسات ذات العلاقة</p> <p>4. تقديم مقترحات لتعزيز المواصفات والمقاييس لمنتجات وخدمات واعدة</p> <p>5. ايجاد الآليات لتيسير وتشجيع تسجيل براءات الاختراع وانشاء شركات التقنية العالية</p>	<p>1.1. تبني تشريعات محفزة لنمو وانشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية</p>

التدخلات السياساتية 22	النتائج القطاعية
<p>1. تقديم أوراق سياساتية لتبنيها من قبل الحكومة بما فيها وزارات الاختصاص لتضمين الريادية في القطاع</p> <p>2. تيسير او دعم اعداد خطط وبرامج العمل ذات العلاقة في تعزيز ريادية الأعمال في القطاعات ذات الأولوية، وخصوصا في قطاعات الزراعة والصناعة والصناعة والاتصالات وتقنولوجيا المعلومات.</p> <p>3. مراجعة السياسات والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والعناقيد من حيث شمولها لسياسات وتدخلات ذات علاقة بريادية الأعمال.</p> <p>4. تطوير نظام رقابة وتقييم وتعلم ومساءلة فعال ومرتكز على دروس مستفادة من واقع تجارب المؤسسات الحكومية</p> <p>5. تأسيس برنامج للدراسات والأبحاث ذات العلاقة في ريادة الأعمال.</p> <p>6. برنامج تدريب وتوجيه للكوادر في القطاعات ذات الأولوية حول مفهوم وأهمية ريادية الاعمال على المستوى الوطني، وبما يشجع الريادة والإبداع والابتكار في القطاع العام.</p>	<p>2.1. مأسسة وتضمين مفهوم ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية</p>
<p>استكمال السياسات الناظمة لعمل وزارة الريادة والتمكين.</p> <p>اعداد خطة عمل وموازنة وزارة الريادة والتمكين.</p> <p>استكمال التشكيلات الوظيفية للوزارة.</p> <p>استقطاب وتدريب المصادر البشرية.</p> <p>تعزيز فهم رسالة ودور ومكانة الوزارة عبر التنسيق والتعاون المشترك مع الوزارات الأخرى من جهة، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى.</p>	<p>3.1. تمكين وزارة الريادة والتمكين من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية</p>

2.4. الهدف الاستراتيجي الثاني، تعزيز دور التعليم والتدريب في تنمية ريادة الأعمال

يتطلب تنمية الأعمال الريادية في المجتمع تحلي الافراد بمجموعة من المواقف والاتجاهات والمهارات الشخصية والحياتية مثل المثابرة والقدرة على نسج العلاقات والتواصل والثقة بالنفس والمغامرة بالإضافة الى بعض المعارف الأساسية في التمكين كمهارات تخطيط الاعمال وأساسيات إدارة المال والمحاسبة والمعرفة في إجراءات انشاء الاعمال والشركات ونظام الصيرفة والتمويل واساسيات التسويق. ان تنمية المهارات والمواقف والمعارف عند الافراد تساهم في نشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع وتعزيز نظرة المجتمع لدور التشغيل الذاتي في الحد من البطالة والفقر وتعزيز المسؤولية الذاتية كما يساهم في زيادة عدد المشاريع الناجحة وجدوى الاستثمار فيها. تساهم برامج التعليم بكافة مراحلها كذلك التدريب المقدم من المؤسسات الرسمية والمجتمعية في الوصول الى ثقافة مجتمعية داعمة لنشر وتنمية الأعمال الريادية والابتكارية.

التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
<p>1. تشكيل لجنة خاصة في تعميم مفهوم ريادة الأعمال في التعليم العام.</p> <p>2. تحضير مواد تعليمية لإثراء المناهج الحالية للمستويات المختلفة وتعزيز فهم وتقدير أنواع الوظائف والمهن الغير تقليدية والريادية، وكذلك الابتعاد عن نمط الأدوار الجندرية والوظائف ذات التقدير العالي مجتمعياً.</p> <p>3. تقديم حلول لتحسين أدوات التعلم التفاعلي والتعليم عن بعد.</p> <p>4. رعاية ودعم مبادرات لا منهجية في مجال ريادة الأعمال للطلاب في المدارس</p> <p>5. دعم برامج تدريب المعلمين في المدارس بالمواد ذات العلاقة بالريادية.</p> <p>6. دعم البيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العام بالموارد اللازمة لتشجيع وتعزيز ريادة الأعمال وتمنية الإبداع وربطها بشكل أقوى مع التعليم الأكاديمي</p>	<p>1.2. اثراء مناهج التعليم العام بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال</p>
<p>1. مراجعة برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية من منظور تعزيز ريادة الأعمال.</p> <p>2. تقديم مقترحات وخطط التمويل لمؤسسات التدريب المهني والتلمذة الصناعية لتبني مناهج أو أدوات أو مواد تدريب تعزز ريادة الأعمال.</p> <p>3. توفير آلية وطنية لتيسير بدء أعمال المهنيين المدربين في السوق المحلي بشكل فردي أو جماعي.</p> <p>4. توفير معلومات حول احتياجات السوق المحلي في مجال المهن والحرف المختلفة</p>	<p>2.2. تعزيز دور برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في تنمية الأعمال</p>
<p>1. تعزيز المناهج التعليمية في مواد تعليمية ذات علاقة في الريادية.</p> <p>2. توفير فرص لتدريب الطلبة الملتحقين في مواضيع ريادة الأعمال</p> <p>3. دعم مبادرات الطلبة الملتحقين في مجال ريادة الأعمال.</p> <p>4. توفير ملتقى لتبادل الخبرات بين الجامعات الوطنية من جهة ومع الجامعات والمعاهد العربية من جهة أخرى.</p> <p>5. رعاية علاقات شراكة وتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص او المطورين لتبني وتشجيع المبادرات الطلابية في ريادة الأعمال.</p> <p>6. تشجيع وتوجيه الجامعات لتبني مساقات وتطبيقات تدعم الريادية، مثل مساق كيف تصبح online freelancer لعدد من التخصصات المطلوبة إقليمياً ودولياً ويمكن النفاذ لها بسهولة عبر منصات العمل الحر عن بعد الإقليمية والدولية.</p> <p>7. دعم البيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العالي بالموارد اللازمة لتشجيع وتعزيز ريادة الأعمال وتمنية الإبداع وربطها بشكل أقوى مع التعليم الأكاديمي</p>	<p>3.2. تفعيل دور الجامعات في نشر وتعميم مفهوم ريادة الأعمال لدى الطلاب والاستفادة من مشاريع التخرج لهذا الغرض</p>

3.4. الهدف الثالث، تعزيز قدرات المنظومة المؤسسية الداعمة لريادة الأعمال والتنسيق فيما بينها

يسعى هذا الهدف بشكل أساسي إلى تطوير منظومة الخدمات التي يحتاجها الرياديون لتطوير أعمالهم، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها. يحتاج الرياديون والرياديات الى حزمة متنوعة ومتناسبة من أدوات التمويل والخدمات المالية والتي تتوافق مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتي قد تشمل التأمينات والتسهيلات المصرفية والتمويل الإسلامي والوصول الى الائتمان والضمانات. إن تطوير قدرات حاضنات ومسرعات الأعمال لتقديم خدمات الاحتضان والتسريع والاستثمار يعتبر ركناً

أساسياً من أركان تطور منظومة الريادة في فلسطين، وهو ما سيسعى لتحقيقه من خلال هذه الاستراتيجية. وفي حين أن المنافسة بين حاضنات ومسرعات الأعمال تعتبر عنصراً إيجابياً لتطور الريادة، إلا أن هناك حاجة أيضاً للتنسيق والتكامل وتبادل الخبرات والتجارب بين هذه المؤسسات بما يخدم التنافسية وتطور سلسلة القيمة في هذه المنظومة وهو ما سيتم العمل عليه في ذات الإطار.

التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
<p>1. تأسيس ملتقيات وأطر عبر قطاعية وتخصيصية للتنسيق وتبادل الخبرات في قضايا التشغيل الذاتي وريادة الأعمال الصغيرة ومتوسطة الصغر</p> <p>2. تأسيس ملتقيات وأطر تنسيقية وداعمة لريادة الأعمال الابتكارية Start-up، بما في ذلك لتبادل الخبرات</p> <p>3. دعم المشاركة الفلسطينية (مؤسسات ورياديين أفراد) في أطر وملتقيات إقليمية ودولية</p> <p>4. توفير المعلومات وفرص الاحتكاك والتواصل مع الخارج لتعزيز فهم التوجهات والفرص في الأسواق العالمية، مما يشجع ابتكار حلول محلية ذات فرص توسع عالمي.</p> <p>5. استحداث لجنة وزارية لتنسيق السياسات والعمل على معالجة القضايا ذات العلاقة في الريادة والتمكين</p> <p>6. تعزيز التشبيك والتواصل بين الباحثين والمبدعين في الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية</p>	<p>1.3. تعزيز التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ريادة الأعمال الابتكارية</p>
<p>1. صندوق استثماري لدعم المشاريع الابتكارية) مستقل عن الحكومة). Palestinian Star-up investment Fund</p> <p>2. تحفيز المستثمرين الفلسطينيين والعرب لتمويل المشاريع الابتكارية Venture Capital Investors، وخصوصاً الاستثمار في مراحل ما بعد الاحتضان الأولي</p> <p>3. وضع وتبني ميثاق مالي وطني لتمويل المشاريع الابتكارية.</p> <p>4. تشجيع ودعم حلول الدفع الإلكتروني الممكنة لريادة الأعمال والعمل الحر عن بعد</p>	<p>2.3. تمكين الرياديين والرياديات من الوصول الى الخدمات المالية المناسبة (التكلفة، الوقت، والضمانات) القادرة على انشاء او تطوير أعمالهم الريادية.</p>
<p>1. تطوير ودعم برامج للارتقاء بالقدرة الفنية والإدارية لحاضنات الأعمال واعتمادها</p> <p>2. تطوير قدرات حاضنات الأعمال باتجاه التخصص في التكنولوجيا المتقدمة Hi-tech، بما في ذلك من خلال التوأمة والتكاملية فيما بينها</p> <p>3. بناء شبكات وعلاقات مع المؤسسة العالمية والعربية في مجالات المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.</p> <p>4. تشجيع الشراكات بين القطاع العام وحاضنات ومسرعات الأعمال لاجتياز حلول لتسريع وتيرة الانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك تيسير ودعم مبادرات استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية في القطاعات والخطط العقودية.</p> <p>5. دعم مبادرات واعمال ذات علاقة في تطوير منصات المعلوماتية الكبيرة لأغراض الابتكار والريادة التقنية.</p> <p>6. تشجيع ودعم استحداث منصات التسويق الإلكتروني، وخصوصاً تلك التي تعتمد على التقانة المحلية وتدعم الصناعات المحلية.</p> <p>7. دعم برامج داخل حاضنات الأعمال لتعزيز قدرات الشباب والشابات في مجال العمل الحر عن بعد(Online Freelancing)، بما في ذلك تشجيع وتحفيز انشاء الشركات فيما بينهم لتطوير رزم خدماتهم والارتقاء بها في سلاسل قيمها.</p>	<p>3.3. تطوير قدرات حاضنات ومسرعات الأعمال لتقديم خدمات نوعية وتخصيصية</p>

4.4. الهدف الرابع، تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لتطور وتنمية ريادة الأعمال

بالإضافة إلى الدعم الفني والتمويل، يتطلب تطور الريادة والابتكار واستمراريتها توفر البنية التحتية اللازمة من مياه وكهرباء وطرق ووسائل الاتصال المختلفة، حيث تكون الحاجة مضطردة ويكون عدم وفرة هذه الخدمات عقبة في نمو وتنمية ريادة الأعمال كلما زاد تهميش المنطقة او بعدها عن مراكز المدن. وفي الحالة الفلسطينية، كما هو الحال في الكثير من البلدان، هناك فجوة خدماتية وتمويلية كبيرة تعيق بشكل كبير من تطور الريادة في المناطق الريفية والمهمشة والمعزولة، وهو ما ينعكس سلباً على مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي في فلسكين بشكل عام لاتساع البقعة الجغرافية التي تغطيها هذه المناطق. وعليه، سيركز العمل في إطار هذا الهدف على تعزيز الخدمات والبنى التحتية اللازمة لتنمية وتطوير ريادة الأعمال بشكل عام، وفي المناطق الريفية والمهمشة بشكل خاص. وتشمل هذه الأمور ضمان الوصول الى الطاقة والمياه والطرق والاتصالات بجودة وسعر مناسبين وتنافسيين بالإضافة الى وتعزيز قدرة الرياديين للوصول للأسواق، بما في ذلك من خلال توفير المعلومات.

التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
<ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير رزم ارشادية وتدريبية ومنهجيات وأدوات خاصة في وظائف خدمات الاعمال المختلفة (التمويل، المحاسبة، التخطيط، الإدارة). 2. المرافقة والتوجيه لريادبي الاعمال في جميع مراحل الريادة. 3. تطوير وتنفيذ برامج تدريب متنوعة للرياديين. 	<ol style="list-style-type: none"> 1.4. تمكين الرياديين والرياديات في جميع المحافظات من الوصول الى خدمات حقيقية ونوعية لتطوير الأعمال.
<ol style="list-style-type: none"> 1. رصد ودراسة السوق المحلي والخارجي لتحديد فرص الاعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة 2. حملات لترويج المنتجات الوطنية في السوق المحلي والخارجي. 3. تيسير وصول المنتجات الوطنية للأسواق الخارجية 4. برامج تدريب محترفة في آليات التسويق 5. تيسير وصول الرياديين الى شهادات الجودة وشهادات المنتجات النوعية. 6. توفير رزم ارشاد وتدريب وأدوات للشباب حول مجالات وسوق وسياسات العمل الحر عن بعد. 	<ol style="list-style-type: none"> 2.4. تعزيز وصول الرياديين والرياديات الى الأسواق المحلية والخارجية
<ol style="list-style-type: none"> 1. برامج وطنية تختص بتوفير الطاقة البديلة لأغراض تشجيع الريادة وتطوير الأعمال. 2. دعم انشاء منشآت مائية كبيرة ومتوسطة الحجم بما يساهم في الريادة في القطاع الزراعي. 3. حملة مناصرة دولية حول حق المناطق "ج". وقطاع غزة في الوصول الى المياه والطاقة والطرق بتكلفة وميسر مناسب لتطوير الاقتصاد وسبل العيش. 	<ol style="list-style-type: none"> 3.4. توفير خدمات البنية التحتية الأساسية للأعمال، وخصوصاً في المناطق المسماة (ج) وقطاع غزة والقدس
<ol style="list-style-type: none"> 1. العمل بشكل مشترك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للضغط على المؤسسات الدولية والدول المؤثرة للعب دوراً في تحرير ترددات الجيل الرابع من الاتصال الخليوي حيث وصلت شبكات العالم للجيل الخامس، وبينما تنتشر خدمات الجيل الثالث في الضفة الغربية، إلا أنها غير متوفرة في قطاع غزة بسبب منع دولة الاحتلال لتشغيلها. من شأن ذلك أن يوفر طولاً منافسة ومتقدمة ويسرع ابتكار تطبيقات ريادة تواكب العصر. 	<ol style="list-style-type: none"> 4.4. حشد الضغط الدولي لتطوير بنية الاتصالات كمنهج للريادة

5.4. مصفوفة النتائج والمؤشرات للأهداف الاستراتيجية

يبين الجدول التالي المؤشرات التي سيعمل القطاع على تتبعها من أجل قياس التقدم المحرز باتجاه الأهداف الاستراتيجية²³، مع العلم أن خطوط الأساس لهذه المؤشرات سيتم تحديدها خلال السنة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية كجزء من عملية الرقابة والتقييم للاستراتيجية، وبناء عليه سيتم مراجعة الاستهدافات إما صعوداً أو نزولاً. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لم يكن ممكناً خلال فترة إعداد هذه الاستراتيجية - والتي تزامنت مع حالة الطوارئ التي أعلن عنها بسبب جائحة كورونا- تحديد خطوط الأساس والتحقق منها لمعظم المؤشرات، وهو - كما ذكرنا آنفاً- ما سيصار العمل عليه بالشراكة مع جميع الأطراف ذات العلاقة مباشرة بعد مصادقة مجلس الوزراء على الاستراتيجية بتوجهاتها العامة.

استهداف		خط أساس		مؤشر	نتائج
2022	2021	2020			
الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الإطار التشريعي والدور التنظيمي لقطاع الريادة					
4	3	0	عدد التشريعات (سياسات، إجراءات، قوانين) التي تم تعديلها أو استحداثها بناء على التدخلات السياسة الواردة في استراتيجية قطاع الريادة والتمكين وأصبحت نافذة لـ: (1) تسهيل وتحفيز ريادة الأعمال بكافة أشكالها، أو (2) تشجيع الاستثمار في قطاع ريادة الأعمال	1.1. تبني تشريعات محفزة لنمو وإنشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية	
%2	%1	لا يوجد	نسبة النمو السنوية في عدد الشركات المسجلة حديثاً		
%10	%5	لا يوجد	نسبة الزيادة في الرياديين الذين استفادوا من التسهيلات أو برامج القروض لتسجيل أو تطوير شركاتهم		
غير محدد	غير محدد	غير متوفر	نسبة الزيادة في قيمة التمويل المخصص لدعم الأعمال الريادية (حسب القطاع وجهة وحجم التمويل)	2.1. تأسيس وتضمين مفهوم ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية	
3	1	0	عدد الوزارات والمؤسسات الحكومية التي قامت ببلورة سياسة و/أو برنامج عمل واضح المعالم إما للحد من المعوقات التي يواجهها الرياديون في تسجيل شركاتهم ومشاريعهم أو تشجيع نمو قطاعاتهم من خلال ريادة الأعمال		
1	1	0	عدد وحدات الريادة والتمكين تم استحداثها بشكل تجريبي في المؤسسات الحكومية		

23 لا تغطي المؤشرات التدخلات السياساتية المقترحة سابقاً في هذه الوثيقة، وذلك لعدم توفر الامكانيات للتتبع هذه السياسات. من المتوقع أن تقوم جميع الأطراف ذات العلاقة بتتبع هذه السياسات والأبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذها وتنفيذها في سياق عمليات الرقابة والتقييم والإبلاغ المعيارية التي تعتمدها. هذا وستقوم وزارة الريادة والتمكين في جمع المعلومات التي تتيح تتبع هذه السياسات في إطار المراجعات الدورية التي ستعتمدها للرقابة وتقييم هذه الاستراتيجية، بما في ذلك في المراجعة التي ستقوم بها لتحديث الاستراتيجية في العام 2022 كما هو مخطط.

استهداف		خط أساس	مؤشر	نتائج
2022	2021	2020		
التسكين	المصادقة	لا يوجد	التشكيلات الوظيفي للوزارة تم استكمالها والمصادقة عليها	4.1. تمكين وزارة الريادة والتمكين من تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية
5	3	لا يوجد	عدد السياسات وإجراءات العمل للخدمات والأنشطة الرئيسية التي تقوم بها الوزارة تم تطويرها	
%40	%70	%100	نسبة المناصب في الهيكل التنظيمي للوزارة التي لا تزال شاغرة	
استكمال 100% من التجهيزات	استكمال 70% من التجهيزات	لا يوجد مقر	استكمال انتقال الوزارة إلى مقر جديد ومناسب لعملها	
%50	%20	16 مليون شكيل	نسبة الزيادة في قيمة الموازنة المرصودة للوزارة من الحكومة	
الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور التعليم والتدريب في ريادة الأعمال				
20	10	0	عدد المواد التعليمية والخطط الدراسية التي تم تطويرها وتدريب المعلمين والمعلمات على استخدامها وبدء العمل على تنفيذها في مؤسسات التعليم المختلفة (حسب المؤسسة وعدد الطلاب المستفيدين) لإدماج ريادة الأعمال في التعليم	1.2. إثراء مناهج التعليم العام بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال
%50	%20	0	نسبة المدارس وكليات التدريب المهني التي تعمل على تطوير خططها الدراسية لتعزيز الثقافة والمعرفة الريادية لدى طلابها	2.2. تعزيز دور برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في تنمية الأعمال
%50	%30	غير متوفر	نسبة طلاب التدريب المهني الذين يتلقون الإرشاد والتدريب المتخصص للبدء في أعمالهم الخاصة من إجمالي الطلبة الخريجين والملتحقين	
60% لكلا الجنسين	50% لكلا الجنسين	غير متوفر	نسبة الطلاب الملتحقين في التعليم والتدريب المهني الذين ينخرطون في برامج التلمذة الصناعية والعمل في موقع العمل أو التدريب من خلال العمل في القطاع الخاص أثناء الدراسة	
15% لكلا الجنسين	10% لكلا الجنسين	0	نسبة الزيادة في خريجي المدارس وكليات التدريب المهنية الذين يبدؤون مشاريعهم الخاصة في مجالات تخصصهم خلال عام من تخرجهم، حسب الجنس	



استهداف		خط أساس		مؤشر	نتائج
2022	2021	2020			
20	10	0		عدد الخطط الدراسية التي تم تطويرها في الجامعات الفلسطينية لتعزيز الريادة والابداع والابتكار وتشجيع العمل الحر	3.2. تفعيل دور الجامعات في نشر وتعميم مفهوم ريادة الأعمال لدي الطلاب والاستفادة من مشاريع التخرج لهذا الغرض
7	3	غير متوفر		عدد مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية التي ترتقي بمكانتها في تصنيف مؤسسات التعليم العربية (جهة التصنيف التي سيتم اعتمادها للقياس ستحدد خلال عام 2020)	
%8	%5	غير متوفر		نسبة الطلبة الملتحقين في برامج الدراسات العليا الذين يقومون بإعداد أبحاث تسعى لابتكار حلول تقوم على ريادة الأعمال في القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية	
10	8	غير محدد		عدد الجامعات التي تنشئ أو تطور حاضنات أعمالها لتشجيع طلابها على الانخراط في ريادة الأعمال وابتكار المشاريع	
الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز المنظومة المؤسسية الداعمة لريادة الأعمال والتنسيق فيما بينها					
4	2	لا يوجد ملتقيات		عدد الملتقيات والأطر التنسيقية والتخصوية في مجال ريادة الأعمال الصغيرة والتشغيل الذاتي التي أنشأت وتتنظم لقاءاتها بشكل ربع سنوي على الأقل	1.3. تعزيز التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ريادة الأعمال الابتكارية
200	100	غير محدد		عدد المشاركين الفاعلين في الملتقيات والأطر التنسيقية والتخصوية في مجال ريادة الأعمال الابتكارية (Start-ups) التي أنشأت وتتنظم لقاءاتها بشكل ربع سنوي على الأقل	
300	200	0		عدد المشاركين في المؤتمر الوطني السنوي حول ريادة الأعمال	
80	30	غير متوفر		عدد المشاركين الفلسطينيين في مؤتمرات وفعاليات وملتقيات اقليمية ودولية حول ريادة الأعمال، حسب الجنس وطبيعة المشاركة	
8 مليون	5 مليون	0		قيمة التمويل المقدم من الصندوق الوطني لتمويل ريادة الأعمال الابتكارية والابداعية	2.3. تمكين الرياديين والرياديات من الوصول الى الخدمات المالية المناسبة (التكلفة، الوقت، والضمانات) القادرة على انشاء او تطوير أعمالهم الريادية.
سيتم تحديده خلال 2020	سيتم تحديده خلال 2020	غير متوفر		قيمة محافظ الاستثمار الخاصة في المشاريع الريادة الناشئة في فلسطين، وقيمة ما تم استثماره منها فعلياً	
سيتم تحديده لاحقاً	4	2		عدد الشركات التي تم ترخيصها لتقديم حلول الدفع الإلكتروني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية	



استهداف		خط أساس	مؤشر	نتائج
2022	2021	2020		
%30	%20	0	نسبة الزيادة في عدد المشاريع الملتحقة في حاضنات مقسمة حسب المرحلة	3.3. تطوير قدرات حاضنات ومسرعات الأعمال لتقديم خدمات نوعية وتخصيصية
5	3	0	عدد حاضنات ومسرعات الأعمال التي تقدم خدمات تسريع واحتضان متخصصة في مجال Hi-Tech	
4	3	2	عدد الشركات التي تم احتضانها التي استطاعت الولوج إلى أسواق اقليمية أو دولية، وقيمة الاستثمار فيها	
%20	%10	غير متوفر	نسبة الزيادة في عدد الرياديين الذي يقدم لهم خدمات الاحتضان من أجل الاستثمار سنوياً، حسب الجنس	
%15	%10	غير متوفر	عدد المستفيدين من خدمات حاضنات الأعمال غير الاحتضان من أجل الاستثمار (من غير الرياديين الذين يتم احتضانهم)، حسب الجنس وطبيعة الخدمات	
%15	%10	غير محدد	نسبة الزيادة في عدد الأشخاص المسجلين على منصات العمل الحر عن بعد، حسب الجنس	
الهدف الاستراتيجي الرابع: تطوير البنى التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لتطور وتنمية ريادة الأعمال				
%30	%20	غير متوفر	نسبة الزيادة في عدد المستفيدين من برامج التدريب (لا تقل عن 12 ساعة تدريب) في مجال ريادة الأعمال المنفذة لصالح الشباب والنساء خارج التعليم (حسب الجنس)	1.4. تمكين الرياديين والرياديات في جميع المحافظات من الوصول الى خدمات حقيقية ونوعية لتطوير الأعمال.
%50	%20	غير متوفر	نسبة الزيادة في عدد الرياديين ممن استفادوا من خدمات التسويق الذين استطاعوا فتح قنوات تسويق جديدة لمنتجاتهم أو خدماتهم، حسب الجنس	2.4. تعزيز وصول الرياديين والرياديات الى الأسواق المحلية والخارجية
%50	%20	0	نسبة الزيادة في إجمالي مبيعات الرياديين المصرح عنها في قنوات التسويق الجديدة، حسب الجنس	
200 ألف نسمة و 20 مليون دولار	100 ألف نسمة و 10 مليون دولار	غير محدد	عدد السكان المستفيدين من مشاريع تطوير البنى التحتية العامة والخاصة المختلفة التي يتم تنفيذها في إطار تعزيز الريادة، حسب المنطقة وقيمة الاستثمار	3.4. توفير خدمات البنية التحتية الأساسية للأعمال، وخصوصاً في المناطق المسماة (ج) وقطاع غزة والقدس





القسم الخامس

صلات استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع المرجعيات
الوطنية والدولية

القسم الخامس

صلات استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع المرجعيات الوطنية والدولية

1.5. صلة استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع اجندة السياسات الوطنية

تتقاطع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين مع الرؤيا الوطنية لاجندة السياسات الوطنية وخاصة مع الجزء الثاني من هذه الرؤيا «...اما الحكومة الفلسطينية، فهي حكومة مفتوحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لحاجات مواطنيها، وتقدم لهم الخدمات الأساسية بنجاعة، وتوفر البيئة التي تتيح للقطاع الخاص مجال التطور والنمو. وتعتبر المصادر البشرية الفلسطينية، القوة المحركة للتنمية الوطنية. اما الاقتصاد الفلسطيني، فهو مفتوح على الاقتصادات الأخرى في ارجاء العالم كافة، ويسعى الى انتاج بضائع وخدمات منافسة تتميز بقيمة وجودة عالية. وعلى المدى الأبعد، فان الاقتصاد الفلسطيني يطمح لان يصبح اقتصاداً مبنياً على المعرفة...». حيث ان استراتيجية قطاع الريادة والتمكين تعزز بشكل مباشر الاقتصاد المبني على المعرفة وتوسع الى تعزيز القيمة المضافة للخدمات والبضائع الفلسطينية وزيادة تنافسيتها (التنافسية جزء أساسي من ريادة الأعمال) كما تسعى الرؤيا الخاصة الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة للوصول الى بيئة ابتكار وريادة مستدامة وممكنة للممارسة الأعمال والأعمال الابتكارية في فلسطين بالاستناد الى ممارسات ومعايير عالمية والسياسات الوطنية العليا. بشكل محدد تتقاطع الأهداف والنتائج لقطاع الريادة والتمكين مع اجندة السياسات الوطنية فيما يلي:

الأولوية الوطنية لاجندة السياسات الوطنية	الأهداف والنتائج لقطاع الريادة والتمكين ذات الصلة
السياسة الوطنية الثامنة: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن(تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة (ج) والقدس الشرقية وإطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها	خصصت الاستراتيجية في اطار الهدف الثالث الهدف الثالث، تمكين ريادةي الأعمال والأعمال التجارية من الوصول الى التكنولوجيا واستغلالها لأقصى الحدود مجموعة من النتائج منها 1.3. تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع الحكومي وغيره من قطاعات الأعمال و 2.3. تعزيز الاتصال والتواصل بين الفاعلين في مجال الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والابتكار والمؤسسات الفاعلة في القطاعات ذات الأولوية. كما خصصت الاستراتيجية في اطار الهدف الاستراتيجي الرابع، تعزيز وصول ريادةي الاعمال الصغيرة والمتوسطة والابتكارية للخدمات والبنية التحتية اللازمة النتيجة الرابعة 4.4. توفير خدمات البنية التحتية الأساسية في المناطق المسماة (ج) وقطاع غزة والقدس والمناسبة لاقامة وتطوير الأعمال الريادية.

الأهداف والنتائج لقطاع الريادة والتمكين ذات الصلة	الأولوية الوطنية لاجندة السياسات الوطنية
<p>في اطار الهدف الاستراتيجي الأول، الهدف الاستراتيجي الأول، تحسين الاطار الناظم لممارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية، خصصت الاستراتيجية النتيجة 2.1. مأسسة وتضمين مفهوم ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية حيث تشمل عملية المأسسة والتضمين مجموعة من التدخلات ذات العلاقة في تنمية الموارد البشرية وفي تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج خاصة:</p> <p>تطوير نظام رقابة وتقييم وتعلم ومساءلة فعال ومركز على دروس مستفادة</p> <p>برنامج تدريب وتوجيه للكوادر في القطاعات ذات الأولوية حول مفهوم وأهمية ريادة الاعمال على المستوى الوطني وفي القطاع</p>	<p>السياسة الوطنية التاسعة: تعزيز المساءلة والشفافية</p> <p>تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات.</p> <p>تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج.</p> <p>تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية.</p>
<p>خصص الهدف الاستراتيجي الأول، تحسين الاطار الناظم لممارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية مجموعة من النتائج ذات العلاقة وخاصة</p> <p>2.1. مأسسة وتضمين مفهوم ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية: والتي تركز على الزراعة والصناعة والسياحة</p> <p>كما خصص الهدف الرابع، تعزيز وصول رياديي الاعمال الصغيرة والمتوسطة والابتكارية للخدمات والبنية التحتية اللازمة مجموعة من النتائج ذات العلاقة منها</p> <p>1.4. تمكين الرياديين والرياديات من الوصول الى الخدمات المالية المناسبة (التكلفة، الوقت، والضمانات) القادرة على انشاء او تطوير أعمالهم الريادية حيث تم تحديد مجموعة من التدخلات ذات العلاقة (1). إيجاد نظام لضمان برامج الإئتمان،2. Public Credit Schemes. إيجاد صندوق وطني لتمويل الأعمال الابتكارية والابداعية، 3. تصفير المستثمرين الفلسطينيين والعرب لتمويل المشاريع الابتكارية Venture Capital Investors.4. وضع ميثاق مالي وطني لتمويل المشاريع الابتكارية.</p>	<p>السياسة الوطنية 11، بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني</p> <p>إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة.</p> <p>جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.</p> <p>تعزيز دور القطاع المالي في إسناد نمو القطاع الخاص.</p>
<p>خصص الهدف الاستراتيجي الأول، تحسين الاطار الناظم لممارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية النتيجة 1.1. تبني تشريعات محفزة لنمو وانشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية، وتم ادراج مجموعة من التدخلات التي تعزز وتسرع انشاء الشركات والمشاريع الاستثمارية منها</p> <p>تقديم مقترحات لتعديل القوانين الناظمة للأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية. تحديدا، قانون الشركات واللوائح والرسوم وإجراءات تسجيل المنشآت وتسهيل ترخيص وعمل المنشآت من المنازل (Homebased Business Licensing)، وتوفير الإعفاءات الضريبية لتشجيع التحول للعمل الرسمي، كذلك الملكية الفكرية</p> <p>تقديم مقترحات لتبني قوانين جديدة ممكنة للمشاريع الريادية</p> <p>تقديم مقترحات لتعزيز المواصفات والمقاييس لمنتجات وخدمات واعدة</p>	<p>السياسة الوطنية 12، توفير فرص عمل لائقة للجميع</p> <p>اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شركات استثمارية بين القطاعين العام والخاص.</p> <p>اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم من كلا الجنسين.</p>

الأولوية الوطنية لاجندة السياسات الوطنية	الأهداف والنتائج لقطاع الريادة والتمكين ذات الصلة
السياسات الوطنية رقم: 21 "تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم" 22 "تحسين نوعية التعليم" 23 "من التعليم الى العمل"	جميع نتائج الهدف الثاني للاستراتيجية ترتبط ارتباط مباشر مع السياسات الوطنية المقابلة، وإن اختلف مستوى هذا الترابط بين هذه النتائج والسياسات. هذه النتائج هي: اثراء مناهج التعليم العام بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال تعزيز دور برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في تنمية الأعمال تفعيل دور الجامعات في نشر وتعميم مفهوم ريادة الأعمال لدى الطلاب والاستفادة من مشاريع التخرج لهذا الغرض.

2.5. صلة استراتيجية قطاع الريادة والتمكين مع اهداف التنمية المستدامة.

تتقاطع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين مع مجموعة من اهداف ونتائج التنمية المستدامة 2030، وذلك كون ريادة الأعمال تتقاطع مع معظم قطاعات التنمية المستدامة ذات العلاقة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وبشكل محدد تتقاطع الاستراتيجية مع الأهداف والنتائج التالية.

أهداف التنمية المستدامة	الرباط مع استراتيجية الريادة
<p>الهدف الأول: القضاء على الفقر</p> <p>الهدف الثاني: القضاء التام على الجوع وخاصة النتيجة «مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030»</p> <p>الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع وخاصة النتيجة ذات العلاقة في ، تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها. بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية والنتيجة ذات العلاقة في تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها</p>	<p>لخص البند الخاص في نبذة حول قطاع الريادة (الحدود والمفهوم) في القسم الأول من الاستراتيجية أهمية دعم تطوير قطاع ريادة الاعمال لخدمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مقدمتها التشغيل ومكافحة الفقر وتعزيز المشاركة الاقتصادية لجميع الفئات من الرجال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق المحرومة.</p> <p>ترتكز الرؤيا الخاصة في قطاع الريادة والتمكين على سعيها لجعل ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية الخيار الأول لجميع الفلسطينيين من الرجال والنساء والشباب والشابات والفتيان والفتيات الراغبين في الوصول الى العمل اللائق او الطامحين في تعزيز مداخيلهم ومعيشتهم وبما يساهم بشكل فعال في الحد من الفقر والبطالة، وتحقيق الازدهار ورفاه العيش للجميع وتعزيز الاقتصاد الوطني، وذلك من منطلق بان الحق في العمل والأمن الغذائي وتنوع الخيارات والفرص للناس هو حق من حقوق الانسان.</p> <p>خصصت في اطار الهدف الاستراتيجي الرابع نتيجة خاصة في تعزيز الحصول على الخدمات المالية « 1.4. تمكين الرياديين والرياديات من الوصول الى الخدمات المالية المناسبة (التكلفة، الوقت، الضمانات) القادرة على انشاء او تطوير أعمالهم الريادية"</p>

الرباط مع استراتيجية الريادة	أهداف التنمية المستدامة
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور التعليم والتدريب في تنمية ريادة الأعمال والذي يركز على تحقيق مجموعة من النتائج ذات العلاقة في اثناء مناهج التعليم العام بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال و تعزيز دور برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في تنمية الأعمال و تفعيل دور الجامعات في نشر وتعميم مفهوم ريادة الأعمال لدي الخريجين والاستفادة من مشاريع التخرج لهذا الغرض</p>	<p>الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. و بالتحديد النتيجة الرابعة: الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.</p>
<p>حددت رسالة وزارة الرؤيا والتمكين في مكونات رسالتها بان وزارة الريادة التمكين وبالتعاون مع جميع القطاعات ستعمل على ان تكون بيئة الأعمال شاملة للجميع سواء الأشخاص ذوي الإعاقة والأسرى المحررين والنساء والفتيان والذين يسكنون القرى والاحياء والمخيمات وخاصة سكان المناطق المعزولة والمناطق المسماة بـ. كما أدرجت الاستراتيجية قيمة 5. المشاركة والاندماج التي تعني ان الشركاء سيعملوا على دعم وتوجيه برامج وسياسات وأدوات لضمان وصول جميع الرجال والنساء والشباب والشابات وفي جميع المناطق الى خدمات وبرامج الريادة والتمكين ووضع معايير تعزز المساواة والعدالة بين المحافظات وتعزز مشاركة الشباب والنساء في الأعمال الريادية والابتكارية</p> <p>الهدف الاستراتيجي الثالث، تمكين ريادي الأعمال والأعمال التجارية من الوصول الى التكنولوجيا واستغلالها لأقصى الحدود وبالتحديد النتيجة الثالثة: «تعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع الحكومي وغيره من قطاعات الأعمال” والتي ستكون عنصرا مهما لتمكين المرأة بالأخص في السياق الفلسطيني.</p>	<p>الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات و بالتحديد النتيجة الثامنة: تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة</p>
<p>الهدف الرابع: تعزيز وصول ريادي الأعمال الصغيرة والمتوسطة والابتكارية للخدمات والبنية التحتية اللازمة، و بالتحديد التدخلات من النتيجة الرابعة: برامج وطنية للطاقة البديلة</p>	<p>الهدف السابع، ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة وبالتحديد النتيجة الثانية: تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030</p>
<p>تساهم الأهداف الاستراتيجية الأربعة في تحفيز التصنيع الشامل والمستدامة وتشجيع الابتكار وبشكل محدد الأهداف الأول، والثالث، والرابع.</p> <p>الهدف الاستراتيجي الأول، تحسين الإطار الناظم لممارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية.</p> <p>والهدف الثالث، تمكين ريادي الأعمال والأعمال التجارية من الوصول الى التكنولوجيا واستغلالها لأقصى الحدود</p> <p>الهدف الرابع، تعزيز وصول ريادي الأعمال الصغيرة والمتوسطة والابتكارية للخدمات والبنية التحتية اللازمة.</p>	<p>الهدف التاسع: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار</p>





القسم السادس

برامج الموازنة

القسم السادس

برامج الموازنة

ستعمل وزارة الريادة والتمكين بناء على الصلاحيات والمسؤوليات والمهام التي حددها قرار مجلس الوزراء بشأن نظام صلاحيات واختصاصات وزارة الدولة للريادة والتمكين وبناء على خطة التنمية الفلسطينية والاهداف النتائج المحددة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين في أربعة برامج موازنة أساسية، حيث يتكون كل برنامج من مجموعة من النتائج والمخرجات القطاعية والتي سيتم تخصيص الموازنات اللازمة لها حسب قانون الموازنة ومن مصادر تمويل خارجية.

الوصف	الاسم	الرقم
يسعى هذا البرنامج بشكل أساسي إلى المساهمة في الجهود الوطنية لمكافحة الفقر والحد من البطالة من خلال الاستثمار في تنمية وتطوير ريادة الأعمال القائمة على الحاجة، ويقوم البرنامج على العمل مع الشركاء لتطوير خدمات ريادة الأعمال الموجهة للفئات الضعيفة في اتجاهين رئيسين: أولاً، بناء قدرات الأفراد (المعارف والمهارات الفنية والحياتية والتوجهات) ليصبحوا أكثر قدرة على إنشاء وتطوير مشاريعهم الاقتصادية التي تمكنهم من الاعتماد على الذات والخروج من دائرة الفقر والتهميش وتهديدها. ويشمل العمل في هذا الإطار توفير خدمات التوعية والإرشاد والتدريب، والمساهمة في تضمين ريادة الأعمال في منظومة التعليم كاستراتيجية طويلة الأمد للارتقاء بريادة الأعمال. وثانياً، توفير حزمة متنوعة ومتناسية من الحوافز والخدمات المالية لريادتي الحاجة -والتي تتوافق مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي- للبدء في مشاريعهم وتطويرها. ويشمل عمل البرنامج في هذا الاتجاه العمل مع المصارف ومؤسسات الإقراض والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتطوير خدمات وبرامج التمويل والإقراض لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات هذه المؤسسات لتقديم هذه الخدمات وتوفير ضمانات القروض والتسهيلات المصرفية وتطوير خدمات التمويل الإسلامي.	تنمية القدرات الريادية	4602
يسعى هذا البرنامج إلى الارتقاء بمستوى الابتكار والابتكار في ريادة الأعمال في المجالات التي تعتمد بشكل رئيسي على تكنولوجيا المعلومات والتقانة العالية، وإيجاد السبل لربط الابتكار والإبداع في هذا المجالات في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ورؤية التنمية بالعناقيد. وفي هذا الإطار، ومن أجل تعزيز دور التكنولوجيا والمعرفة في تنمية الأعمال، يعمل البرنامج على المساهمة في توجهات الحكومة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطن من خلال مساعدة وتحفيز الرياديين لإيجاد الحلول للانتقال إلى الخدمات الإلكترونية والرقمية وتحسين ما هو قائم منها، وتشجيع تبادل المعرفة وبناء الخبرات والبحث والتطوير في مجالات الابتكار والابداع التقني.	الابداع ونقل التكنولوجيا	4603
يسعى هذا البرنامج لضمان الموائمة المستمرة للتشريعات والسياسات الوطنية مع متطلبات نمو وتطور قطاع الريادة والتمكين، بما في ذلك من خلال إيجاد الأطر المؤسسية لتنسيق جهود كافة الأطراف الفاعلة في هذا القطاع وموائمتها مع الأولويات الوطنية بما يضمن الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والأهلي وتعزيز ريادة الاعمال في منظومة التعليم الوطنية وإرساء النظم الكفيلة بتوفير واستخدام البيانات الكبيرة (Big Data) لما في ذلك من أهمية في تطوير قطاع الريادة والابداع.	المأسسة والتنظيم لقطاع الريادة والتمكين	4604
يشمل البرنامج تقديم الخدمات المساندة لوزارة الريادة والتمكين وإدارة المصادر البشرية والمالية وفق الأنظمة والسياسات في القطاع العام وتطوير الإدارات والوحدات الإدارية وتوفير جميع من يلزم من أدلة عمل وسياسات وبدل نقليات وسفريات.	البرنامج الإداري	4605

6.1 البرنامج الأول، تنمية القدرات الريادية

غاية البرنامج: مجتمع فلسطيني يشجع ريادة الأعمال ولدى ريادة المعرفة والمهارات والتوجه للمبادرة الريادية والتشغيل الذاتي.

مخرجات البرنامج	اهداف البرنامج
<p>1. برنامج تدريبي موجه للشباب والشابات في ريادة الأعمال تم تصميمه وتنفيذه بالشراكة مع حاضنات ومسرعات الأعمال ومؤسسات التعليم والتدريب ذات العلاقة لصالح ما لا يقل عن 500 شاب وشابة بحلول عام 2022.</p> <p>2. ما لا يقل عن 200 شاب وشابة تم تقديم الإرشاد والدعم الفني والتوجيه لهم للبدء في عملية انشاء أو تطوير مشاريعهم بحلول عام 2022 بالتعاون مع المؤسسات الشريكة</p>	<p>1. تنمية مهارات ومعارف الشباب والنساء خارج التعليم في مجال ريادة الأعمال</p>
<p>1. ميثاق وطني لتشجيع ريادة الأعمال الصغيرة وتكثيف توجيه التمويل لها تم وضعه وتبنيه من قبل المصارف ومؤسسات الإقراض ومسرعات الأعمال وبرامج التمكين الاقتصادي الوطنية والأجنبية مع نهاية العام 2021، وبرعاية وزارة الريادة والتمكين وسلطة النقد الفلسطينية.</p> <p>2. برنامج لبناء قدرات حاضنات ومسرعات الأعمال في مجال تقديم الدعم الفني والتقني لريادي الأعمال الصغيرة في قطاعات تخصصية تم تنفيذه لصالح 40 حاضنة ومسرعة أعمال مع نهاية العام 2022، وبما يساهم في تحسين مستوى جودة الخدمات المقدمة وتغطيتها الجغرافية.</p> <p>3. برنامج لضمان القروض والتسهيلات البنكية لقطاع ريادة الأعمال الصغيرة تم انشاؤه بالشراكة مع المصارف ومؤسسات الإقراض لفائدة ما لا يقل عن 500 مشروع ريادي صغير مع نهاية العام 2022.</p> <p>4. ما لا يقل عن 20 لقاء واجتماع رسمي تم تنفيذه مع نهاية العام 2022 مع مستثمرين عرب وأجانب (Venture Capital and Angel Investors) تم تنفيذها لأغراض تجنيد التمويل وتحفيز الاستثمار في ريادة الأعمال الصغيرة في فلسطين.</p> <p>5. برنامج إعلامي يهدف لرفع الوعي والقبول المجتمعي لريادة الأعمال تم إعداده وبثه في الإعلام الرسمي، بدءاً في العام 2020.</p> <p>6. تيسير وصول الرياديين الى الخدمات الداعمة والمنظمة لعمالهم بما فيها تسويق وترويج أفكارهم وخدماتهم وتسويق منتجاتهم</p>	<p>2. تطوير خدمات الأعمال والتمويل الداعمة لريادة الأعمال الصغيرة</p>



6.2 البرنامج الثاني، التعليم والابداع ونقل التكنولوجيا

غاية البرنامج، تعزيز مساهمة التعليم والتكنولوجيا في تطوير الأعمال الريادية والابتكارية في القطاع العام والخاص والقطاع الاجتماعي .

مخرجات البرنامج	اهداف البرنامج
<p>1. أربعة طلول تقنية لتسريع وتيرة الانتقال للحكومة الالكترونية والربط الحكومي الالكتروني تم تحديدها بالتعاون مع ريادي الأعمال ومؤسسات التعليم العالي ومراكز التميز والابداع في منتصف عام 2021، وتبني واحد منها على الأقل مع نهاية العام 2022 برعاية وزارة الريادة والتمكين.</p> <p>2. دعم جزئي لمشاركة رواد الاعمال في مجالات التقنية العالية في المؤتمرات والملقبات الدولية تم تقديمه بشكل سنوي لصالح ما لا يقل عن 20 رائد ورائدة أعمال لزيادة فرص احتكاكهم وتواصلهم مع الخارج لهما يشجع ابتكار طلول محلية ذات فرص توسع عالمي.</p>	<p>1. تسريع وتيرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في القطاع الحكومي</p>
<p>1. أربعة مبادرات/مشاريع ريادية ناضجة تهدف لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف الخطط العنقودية تم دعمها وتنفيذها مع نهاية العام 2022.</p> <p>2. ثلاثة حاضنات أعمال متخصصة في مجالات التكنولوجيا المتقدمة Hi-tech تم توفير الدعم لها بما يضمن ارتقائها بخدماتها وتسريع مراحل انتقال ما لا يقل عن ثلاثة من المشاريع التي تحتضنها لمرحلة الاستثمار التالية مع نهاية 2022.</p> <p>4. دعم ما لا يقل عن 10 أنشطة تشبيك وتبادل خبرات بين الباحثين والمبدعين في الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية والاقليمية ومسرعات الأعمال بطول العام 2022.</p>	<p>2. تعزيز المبادرات الرامية لتأسيس الشركات في مجال التكنولوجيا المتقدمة Hi-tech</p>
<p>1. لجنة وطنية (Task Force) خاصة في تعميم مفهوم ريادية الأعمال في التعليم تم تشكيلها وبشرت أعمالها بانتظام في العام 2020.</p> <p>2. 30 مادة تعليمية وخطة دراسية لادماج ريادة الأعمال -بما في ذلك العمل الحر والعمل عن بعد freelancer online- في المناهج الدراسية للمستويات المختلفة تم إعدادها وتعميمها بطول عام 2022، بالشراكة مع وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي والعمل، بما في ذلك من خلال طلول التعلم عن بعد.</p> <p>3. ما لا يقل عن 200 معلم ومعلمة تم تدريبهم كمدربين في مجال إدماج ريادة الأعمال في المنهاج التعليمي والانشطة اللامنهجية، وقاموا بتدريب ما لا يقل عن 3000 معلم ومعلمة آخرين بطول عام 2022.</p> <p>4. ما لا يقل عن 3 منافسات وطنية في مجال ريادة الأعمال للطلاب في المدارس والجامعات تم تنظيمها بطول عام 2022.</p>	<p>3. انشاء مناهج التعليم في مراحل التعليم الأساسي والثانوي والعالي بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال</p>



6.3 البرنامج الثالث، المؤسسة التنظيم لقطاع الريادة والتمكين

هدف البرنامج، تعزيز الإطار التشريعي والدور التنظيمي لقطاع الريادة والتمكين وضمان التكامل بين القطاعات

مخرجات البرنامج	اهداف البرنامج
<p>1. دراسة مقارنة للبيئة السياسية والتشريعية والتنظيمية في خمسة دول نامية حققت نقلات نوعية في نمو الريادة وقطاعات التقنية المعلوماتية العالية تم تنفيذها مع منتصف العام 2021.</p> <p>2. خمسة أوراق سياسات ومقترحات تفصيلية لتعديل السياسات والقوانين الناظمة للأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الريادية في مجالات التقنية العالية تم تقديمها لمجلس الوزراء مع نهاية العام 2020 بهدف تحسين البيئة الناظمة للريادة في فلسطين.</p>	<p>1. تبني سياسات وتشريعات محفزة لنمو وإنشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية</p>
<p>1. ما لا يقل عن ثلاثة برامج ومشاريع مشتركة مع وزارات الزراعة والتنمية الاجتماعية والاقتصاد والعمل والسياحة والآثار تم تطويرها مع نهاية العام 2022 للارتقاء بالبرامج الحكومية التي تعنى بتنمية ريادة الأعمال في هذه القطاعات.</p> <p>2. نظام رقابة وتقييم وتعلم ومساءلة فعال ومرتكز على دروس مستفادة لقطاع الريادة والتمكين تم تأسيسه بالشراكة مع الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة بحلول عام 2022.</p> <p>3. برنامج للدراسات والأبحاث في ريادة الأعمال تم تأسيسه مع نهاية العام 2022.</p> <p>4. برنامج تدريب وتوجيه للكوادر في القطاعات ذات الأولوية حول مفهوم وأهمية ريادة الأعمال على المستوى الوطني وفي القطاع تم تنفيذه لصالح ما لا يقل عن 150 موظف في مؤسسات القطاع العام ذات العلاقة مع نهاية عام 2022.</p> <p>5. تضمين ريادة الأعمال في 5 قطاعات ذات علاقة من خلال اعداد مراجعة الخطط والبرامج والسياسات في القطاع وتوقيع مذكرات تفاهم للعمل المشترك.</p> <p>6. برنامج وطني لارساء الأسس لتوفير وتشجيع استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) لتطوير ريادة الأعمال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع الخاص تم تنفيذه مع نهاية العام 2022.</p>	<p>2. تعزيز ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية</p>
<p>1. ملتقى اقليمي لتبادل الخبرات بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات والشركات العاملة في مجال الريادة في مجال الريادة تم تنظيمه مع نهاية عام 2020، وتنظم لقاءاته بشكل نصف سنوي على الأقل مع بداية عام 2021.</p> <p>2. مؤتمر سنوي حول ريادة الأعمال والابداع والابتكارية تم تنفيذه في فلسطين ابتداءً من العام 2021.</p> <p>3. ملتقى فاعل موسع للتشغيل الذاتي يشمل ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة تم تأسيسه في العام 2020، وبدأ لقاءاته بانتظام بحلول العام 2021.</p> <p>4. ملتقى فاعل موسع لريادة الأعمال الابتكارية Start-up تم تأسيسه في العام 2020، وتبدأ لقاءاته بانتظام بحلول العام 2021.</p> <p>5. لجنة وزارية لتنسيق القضايا ذات العلاقة في الريادة والتمكين تم تشكيلها ومباشرة عملها.</p>	<p>3. تعزيز الاتصال والتواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ريادة الأعمال</p>

6.4 البرنامج الرابع، البرنامج الإداري

غاية البرنامج، تعزيز الإطار التشريعي والدور التنظيمي لقطاع الريادة من خلال تمكين وزارة الريادة والتمكين من القيام بدورها

مخرجات البرنامج	اهداف البرنامج
التشكيلات الوظيفية للوزارة تم استكمالها والمصادقة عليها بطول عام 2021. سياسات وإجراءات العمل للخدمات والأنشطة الأساسية (سياسات الجودة وادلة العمل) تم تطويرها مع نهاية العام 2021.	1. استكمال السياسات الناظمة لعمل وزارة الريادة والتمكين
1. جميع الشواغر الأساسية تم ملؤها مع الربع الأول للعام 2021. 2. جميع موظفي وزارة الريادة والتمكين تم تحديد احتياجاتهم التدريبية مع منتصف العام 2021 وخضعوا للتدريبات الرئيسية التي يحتاجونها مع نهاية العام 2021. 3. الفجوات الوظيفية تم ملؤها من خلال تعاقدات خاصة حسب الحاجة حتى نهاية العام 2022. 4. الفجوات المالية لتنفيذ البرامج التطويرية للوزارة تم تغطيتها بشكل سنوي من خلال مشاريع مع شركاء وطنيين ودوليين.	2. استقطاب المصادر البشرية والمالية اللازمة
1. وزارة الريادة والتمكين وفرت وجهزت مقررًا رئيسيًا لعملها مع نهاية العام 2020. 2. وزارة الريادة والتمكين وفرت احتياجاتها اللوجستية الأساسية من وسائل تنقل واتصال مع نهاية العام 2020.	3. توفير مقر الوزارة وتجهيزه





القسم السابع

الملاحق

القسم السابع

الملاحق

الملاحق رقم 1، قائمة المشاركين في مشاورات اعداد الاستراتيجية

1. المشاركون في اعداد وثيقة اطار الخطة الاستراتيجية للوزارة 2019-2023: المشاركون في ورشة التحليل الرباعي

الاسم	مكان العمل	المحافظة
1 محمد كميل	حاضنة فكرة لدعم المشاريع الصغيرة	جنين
2 سائد كرزون	تغيير للإعلام الاجتماعي - ريادي	رام الله
3 لما عمرو	Build Palestine	رام الله
4 اشرف طه	الإغاثة الزراعية- مسرعة الأعمال	رام الله
5 زهير المحتسب	حاضنة الغرفة التجارية والصناعية في الخليل	الخليل
6 اشرف الزغير	مدير حاضنة البولتكنك الخليل	الخليل
7 علي رمضان	حاضنة بولتكنك الخليل	الخليل
8 ليث قسيس	خبير ومدير حاضنة جوال	رام الله
9 انس سرابطة	مدير حاضنة نادي بيت الطفل الفلسطيني YDRC	الخليل
10 احمد فؤاد	حاضنة حسيب الصباغ الجامعة العربية الأمريكية	جنين
11 أحمد ابو بكر	مركز المؤسسات الصغيرة SEC	رام الله
12 ماجد نزال	مزايا	رام الله
13 محمد عيسى ابو غنيم	جمعية عين الشمس	يطا/ الخليل
14 خليل الخطيب	المركز العربي للتطوير الزراعي ACAD	نابلس
15 رنا قطينة	Jerusalem Entrepreneurs Society and Technology	القدس
16 زاهر بيسيوني	Leaders \ مؤسسة قيادات	رام الله
17 سارو نكاشيان	التعليم من أجل التوظيف	رام الله
18 هبة عطشان	\ التعليم من أجل التوظيف	رام الله
19 مغنم غنام	مؤسسة جهود	رام الله
20 دعاء وادي	منتدى سيدات الأعمال	رام الله
21 محمود نزال	مؤسسة التعاون - برنامج YES	رام الله
22 علاء سيسالم	رئيس مجلس إدارة شبكة مؤسسات الإقراض	رام الله
23 أماني معدي	الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات "بكتي"	رام الله
24 ريم خليل	دروسوس Drosos	رام الله
25 رامي ناصر الدين	مؤسسة الرؤيا الفلسطينية	القدس
26 غسان الجمل	مركز العمل التنموي معا	رام الله
27 صلاح العملة	نمو فلسطين	
28 هاني أبو غزالة	مؤسسة التعاون	رام الله

1. المشاركون في اعداد وثيقة اطار الخطة الاستراتيجية للوزارة 2019-2023: المشاركون في ورشة التحليل الرباعي

المحافظة	مكان العمل	الاسم	
الخليل	مديرة حاضنة أعمال بلدية الخليل	جمانة الدويك	29
رام الله	شبكة المنظمات الأهلية	شذى عودة	30
نابلس	مدير المعهد الكوري بجامعة النجاح (مدير الحاضنة)	راني شهوان	31
طوباس	يبوس للاستشارات والدراسات	سليمان بشارات	32
رام الله	مركز العمل التنموي/ معا	سامي خضر	33
رام الله	يوميك uMake	داوود غنام	34
رام الله	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	منير شلالدة	35
رام الله	الصندوق الفلسطيني للتشغيل	هبة عبد الرحيم ياسين	36
القدس	جامعة القدس / مركز القدس للدراسات	سحر شحادة	37
رام الله	منتدى سيدات الأعمال	جين قريطم	38
رام الله	وزارة الريادة والتمكين	ياسين ياسين	39
رام الله	وزارة الاقتصاد	علي ذوقان	40
رام الله	وزارة الاقتصاد الوطني	أشرف ديري	41
بيت لحم	حاضنة بيت لحم للأعمال-جامعة بيت لحم	فيروز خوري	42
رام الله	وزارة الريادة والتمكين	محمود الفروخ	43
رام الله	خبير قانوني	طارق طوقان	44
رام الله	مدير برنامج DEEP سابقاً وخبير اقتصادي	باسم دودين	45
رام الله	Glow Innovations, Development and Investment	حسن عمر	46
رام الله	Leaders \ مؤسسة قيادات	حجازي الننتشة	47
رام الله	مدير مؤسسة مساءلة العنف ضد الاطفال	صيام نواره	48
رام الله	الفلسطينية للاقراض والتنمية (فاتن)	أحمد نمر	49
رام الله	مدير مؤسسة مساءلة العنف ضد الاطفال	رائد عطير	50
رام الله	مدرية دولية معتمدة	ناريمان سلامينة	51
رام الله	منتدى سيدات الأعمال	ايمان الحساسنة	52
رام الله	مركز الشركات الناشئة Mission	داوود زهران	53
رام الله	Johoud جهود	ميرفت سلامة	54
رام الله	التعليم من أجل التوظيف	عربن طوطح	55
جنين	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية (PCS)	معتصم زايد	56
رام الله	الصندوق الفلسطيني للتشغيل (PFESP)	مهدي حمدان	57
جنين	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية (PCS)	أحمد أبو الهيجا	58
رام الله		د. منتصر خاطر	59

1. المشاركون في اعداد وثيقة اطار الخطة الاستراتيجية للوزارة 2019-2023:المشاركون في ورشة التحليل الرباعي

المحافظة	مكان العمل	الاسم	
جنين	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية (PCS)	سوزان أبو فرحة	60

2. المشاركون في تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين 2020-2022

المحافظة	مكان العمل	الاسم	
رام الله	خبير اقتصادي ومهتم في قطاع الريادة والتمكين وباحث ومستشار	د. عودة شحادة	1
رام الله	مؤسسة قيادات	شادي عطشان	2
رام الله	جامعة بيرزيت Business Hub	اولغا بطران	3
القدس	مركز التعليم المستمر - جامعة بيرزيت	مروان تزي	4
رام الله	الإغاثة الزراعية الفلسطينية	عزت زيدان	5
رام الله	Glow Innovations, Development and Investment	حسن حامد	6
رام الله	مدير مشروع Grow	صفاء عبدالرحمن	7
الخليل	مركز مصادر تنمية الشباب، الخليل	عمر دهمان	8
الخليل		علي عبيد	9
رام الله	مكتب رئيس الوزراء	محمود عطايا	10
بيرزيت	مؤسسة جهود للتنمية المجتمعية	مغنم غنام	11
غزة	Gaza Sky Geeks	مازن السيد	12
بيت لحم	خبيرة في ريادة الأعمال/الابتكار - حاضنة أعمال بيت لحم	فيروز خوري	13
رام الله	التعاون الإنمائي الألماني GIZ	ليندا العزة	14
رام الله	التعاون الإنمائي الألماني GIZ	فاطمة غظية	15
رام الله	مؤسسة التعاون	هاني أبو غزالة	16
رام الله	خبير في ريادة الأعمال/الابتكار Leaders \ مؤسسة قيادات	حجازي التنشة	17
رام الله	خبيرة في ريادة الأعمال/الابتكار- رواب للابتكار	نادية سباعنة	18
رام الله	خبير في ريادة الأعمال	ليث قسيس	19
رام الله	مؤسسة دروسوس	ريم خليل	20
غزة	Gaza Sky Geeks	حنين بدر	21
رام الله	مدير تنفيذي حاضنة أعمال	إمام حثناوي	22
جنين	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية (PCS)	سوزان أبو فرحة	22
رام الله	مدير عام، Venture Capital	سعيد صبري	23
غزة	Gaza Sky Geeks	رند صافي	24
القدس	مسرعة الأعمال الزراعية	أشرف طه	25

2. المشاركون في تحديث الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين 2020-2022

الاسم	مكان العمل	المحافظة
26	إياد الطهراوي	الحاضنة الفلسطينية لتكنولوجيا المعلومات غزة
27	علي رمضان	خبير في مجال الريادة - جامعة البوليتكنك غزة
28	أماني أبو طير	خبيرة في مجال الريادة وتكنولوجيا المعلومات رام الله
29	سليمان بشارت	الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية (PCS) جنين
30	عمر الساطي	خبير في مجال الريادة وتكنولوجيا المعلومات Business Alliance رام الله
31	سعيد الزبدة	خبير في مجال الريادة وتكنولوجيا المعلومات UCAS غزة
32	جميل شقورة	خبير في مجال التعليم المهني والتدريب غزة
33	أمجد هيجاوي	خبير في مجال الريادة وتكنولوجيا المعلومات رام الله
34	محمد أبو زعتر	الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية غزة
35	ماهر صالح	صندوق الاستثمار الفلسطيني رام الله
36	رنا قطينة	جست هب (حاضنة أعمال) القدس
37	مأمون بسيسو	خبير في قطاع ريادة الأعمال --
38	غسان الجمل	مركز العمل التنموي "معا" رام الله
39	مجد خليفة	حاضنة فلو رام الله
40	مها البنا	الهلل الأحمر القطري غزة
41	سناء علوي	مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية رام الله



الملحق رقم 2، تعريفات ذات علاقة في الاستراتيجية الوطنية لقطاع الريادة والتمكين.

ريادة الأعمال Entrepreneurship: جميع المبادرات الفردية اوالجماعية التي تبنى على أسس تجارية وتسعى لتحقيق الربح او خدمة المجتمع من خلال انتاج سلع أو خدمات جديدة أو من خلال إضافة القيمة على سلع وخدمات موجودة وتطور في سلسلة قيمتها. تشمل ريادة الأعمال جميع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تهدف للتشغيل الذاتي والأعمال الابتكارية التي تسعى الى النمو والانتشار والوصول الى الأسواق الإقليمية والعالمية. يرتبط في رائد الأعمال مجموعة من الصفات من أهمها الدافعية بفكرة العمل والاستعداد للمخاطرة والاستثمار في فكرة المشروع وتمر ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في مجموعة من المراحل.

الابداع Innovation: تعرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي الابداع، على انه التغيير الذي يعمل على تسريع وتحسين طريقة فهم وإدراك وتطوير وإنتاج السلع والخدمات الجديدة او طرق الإنتاج المستخدمة. وهو أيضاً التغيير الذي يؤدي الى خلق فرص عمل وتحسين حياة الناس وبناء مجتمعات أفضل²⁴.

الريادة الاجتماعية Social Entrepreneurship: مجموعة الاعمال التي تقديم خدمات او منتجات للمجتمعات على أسس تجارية ولا تهدف لتحقيق الربح وانما تسعى الى تحسين حياة المجتمع او افراد في المجتمع او التعامل مع مشكلات تواجه المجتمع.

التنافسية Competitiveness: عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بانها قدرة الاقتصاد على انتاج وبيع سلع وخدمات جديدة في السوق العالمي، مما يؤدي الى زيادة الدخل وتحسين مستوى الرفاهية للمواطنين أي ان التنافسية تركز على توفير الظروف المثلى داخل الدولة والتي تؤثر على النمو الاقتصادي، والتوظيف ونوعية الصادرات وحجمها وشركات الأعمال وتوسع السوق المحلي. اما على مستوى الشركة، تعد التنافسية معيار رئيسياً في تقييم مستوى النجاح لدى الشركات والصناعات العاملة في اقتصاد ما والذي يعبر عنه بمستوى الأرباح²⁵.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال Information in Communication Technology: وصف أدوات وطرق النفاذ لوسائل وتكنولوجيا المعلومات، والقيام بعمليات استرجاع البيانات وتخزينها وتنظيمها وأساليب معالجتها وانتاجه. كذلك وصف وسائل عرض المعلومات وتبادلها من خلال الطرق الالكترونية واليدوية.²⁶

المستثمر الملاك Angel Investor : رجل اعمال او فرد في المجتمع يتصف بالكرم والسخاء يقدم منح ومساعدات فنية ومالية لرياديين الأعمال في بداية عملهم مقابل حصة بسيطة في المستقبل تمهيداً للوصول الى رأسمال مغامر

24 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني-دراسة حول مؤشرات الابداع في فلسطين 2016

25 نفس المصدر أعلاه

26 نفس المصدر اعلاه

المستثمر المغامر Venture Investor: رجل أعمال محترف ولديه معرفة ودراية واسعة في السوق ومستعد للمخاطرة في الشركات الناشئة مقابل حصة كبيرة من الأسهم

حاضنات ومسرعات الأعمال Incubators and Accelerators: منشأة أو برنامج في مؤسسة يهدف الى تقديم المساعدة الفنية والمالية والتقنية في المراحل الأولى لتأسيس الشركات الناشئة (مرحلة الفكرة) وتساعد الرياديين الى بناء شبكات من العلاقات وتجنيد شركاء ومصادر تمويل كافية لإنشاء الشركات والاعمال وتقدم خدمات التدريب والإرشاد لرواد الاعمال وخاصة خدمات تطوير الاعمال من اعداد خطط العمل والموازنات ودراسات الجدوى. اما مسرعات الأعمال فهي لا تختلف كثيراً عن حاضنات الاعمال من حيث الخدمات المقدمة ولكنها تتبنى الشركات الناشئة الواعدة في مراحل متقدمة وتحاول ان تزيد من وتيرة تطورها وفي العادة تحصل المسرعات او الحاضنات على نسبة من اسهم الشركات الناشئة.

حق الأمتياز التجاري Franchising : عقد يتم بين شركة ناشئة او محلية مع شركة صاحبة اسم تجاري ومعروفة في السوق ولها زبائنها بموجبه يتم استخدام نفس العلامة التجارية لمنتجات وخدمات الشركة الناشئة مقابل رسوم او نسبة من المبيعات للشركة صاحبة الامتياز.

الملتقى Forum: منصة او اطار يجمع جميع المؤسسات والافراد والخبراء والمهتمين في قطاع ريادة الأعمال ويحكمه نظام خاص به او مذكرة تفاهم من اجل تحديد العلاقة بين جميع الأطراف. يهدف الملتقى بشكل أساسي الى تعزيز تبادل الخبرات والمعرفة بين جميع الأطراف المعنية بقطاع الريادة وتحسين المعرفة المبنية على البحث وايضاً تخفيف العلاقات والشراكات الثنائية والمتعددة الأطراف. في العادة المنتدى يكون واسع أي يضم اكبر عدد ممكن من ذوي العلاقة ولا يتضمن عمله اتخاذ قرارات قد تجعل بعض الأعضاء خارج الملتقى او ان يتخذ قرارات لها علاقة في تنظيم القطاع.

خدمات تطوير الأعمال Business Development Services : رزمة من أنشطة التدريب والإرشاد والتوعية والمرافقة والاستشارات التي تقدم للرياديين في مجال الإدارة والتخطيط والمالية والتسويق وفي مهارات الحياة التي تلزمهم، وبشكل محدد تسعى الى مساعدة الرياديين في اعداد الجدوى الاقتصادية لفكرة المشروع وتطوير خطة العمل Business Plan لفكرة المشروع والتبشك مع مصادر التمويل من اجل الحصول على تمويل لفكرة مشروع.



الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

المسؤولية	التدخلات السياساتية	النتائج القطاعية
وزارة الاقتصاد الوطني	1. تقديم مقترحات لتعديل القوانين الناظمة للأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية. تحديدًا، قانون الشركات واللوائح والرسوم وإجراءات تسجيل المنشآت وتسهيل ترخيص وعمل المنشآت من المنازل (Homebased Business Licensing)، وتوفير الإعفاءات الضريبية لتشجيع التحول للعمل الرسمي	1.1. تبني تشريعات محفزة لنمو وإنشاء الأعمال الصغيرة والمتوسطة والأعمال الابتكارية
وزارة الريادة والتمكين	2. دراسة مقارنة للبيئة السياساتية والتشريعية والتنظيمية في دول نامية حققت نقلات نوعية في نمو الريادة وقطاعات التقنية المعلوماتية العالية	
وزارة الريادة والتمكين	3. تقديم مقترحات لتبني قوانين جديدة ممكنة للمشاريع الريادية	
وزارة الريادة والتمكين	4. تقديم مقترحات لتبني أو تعديل الأنظمة والسياسات ذات العلاقة	
مؤسسة المواصفات والمقاييس و إ ل م ق ا ي س س	5. تقديم مقترحات لتعزيز المواصفات والمقاييس لمنتجات وخدمات واعدة	
وزارة الاقتصاد الوطني	6. ايجاد الآليات لتيسير وتشجيع تسجيل براءات الاختراع وإنشاء شركات التقنية العالية	
وزارة الريادة والتمكين	1. تقديم أوراق سياساتية لتبنيها من قبل الحكومة بما فيها وزارات الاختصاص لتضمين الريادية في القطاع	2.1. مؤسسة وتضمين مفهوم ريادة الأعمال والأعمال الابتكارية في القطاعات ذات الأولوية
وزارة الريادة والتمكين	2. تيسير أو دعم اعداد خطط وبرامج العمل ذات العلاقة في تعزيز ريادة الأعمال في القطاعات ذات الأولوية	
المؤسسات القيادية للقطاعات	3. مراجعة السياسات والاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية والعناقيد من حيث شمولها لسياسات وتدخلات ذات علاقة بريادية الأعمال.	
وزارة الريادة والتمكين	4. تطوير نظام رقابة وتقييم وتعلم ومساءلة فعال ومرتكز على دروس مستفادة من واقع تجارب المؤسسات الحكومية	
الجامعات الفلسطينية	5. تأسيس برنامج للدراسات والأبحاث ذات العلاقة في ريادة الأعمال.	
وزارة الريادة والتمكين	6. برنامج تدريب وتوجيه للكوادر في القطاعات ذات الأولوية حول مفهوم وأهمية ريادة الاعمال على المستوى الوطني وفي القطاع	



الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

المسؤولية	التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
وزارة الريادة والتمكين	استكمال السياسات الناضجة لعمل وزارة الريادة والتمكين.	3.1. تمكين وزارة الريادة والتمكين من تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية
وزارة الريادة والتمكين	اعداد خطة عمل وموازنة وزارة الريادة والتمكين.	
وزارة الريادة والتمكين	استكمال التشكيلات الوظيفية للوزارة.	
وزارة الريادة والتمكين	استقطاب وتدريب المصادر البشرية.	
وزارة الريادة والتمكين	تعزيز فهم رسالة ودور ومكانة الوزارة عبر التنسيق والتعاون المشترك	
وزارة الريادة والتمكين	مع الوزارات الأخرى من جهة، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة أخرى.	1.2. اثراء مناهج التعليم العام بمواضيع لها علاقة في المواقف ومهارات الحياة ذات العلاقة في ريادة الأعمال
وزارة التربية والتعليم	1. تشكيل لجنة خاصة في تعميم مفهوم ريادة الأعمال في التعليم العام.	
وزارة التربية والتعليم	2. تحضير مواد تعليمية لإثراء المناهج الحالية للمستويات المختلفة وتعزيز فهم وتقدير أنواع الوظائف والمهن الغير تقليدية والريادية، وكذلك الابتعاد عن تنميط الأدوار الجندرية والوظائف ذات التقدير العالي مجتمعياً.	
وزارة الريادة والتمكين	3. تقديم حلول لتحسين أدوات التعلم التفاعلي والتعليم عن بعد.	
وزارة التربية والتعليم	4. رعاية ودعم مبادرات لا منهجية في مجال ريادة الأعمال للطلاب في المدارس	
وزارة الريادة والتمكين	5. دعم برامج تدريب المعلمين في المدارس بالمواد ذات العلاقة بالريادية.	2.2. تعزيز دور برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية في تنمية الأعمال
وزارة العمل	1. مراجعة برامج التدريب المهني والتلمذة الصناعية من منظور تعزيز ريادة الأعمال.	
وزارة العمل	2. تقديم مقترحات ومنافذ التمويل لمؤسسات التدريب المهني والتلمذة الصناعية لتبني مناهج أو أدوات أو مواد تدريب تعزز ريادة الأعمال.	
وزارة العمل	3. توفير آلية وطنية لتيسير بدء اعمال المهنيين المدربين في السوق المحلي بشكل فردي او جماعي.	
وزارة العمل	4. توفير معلومات حول احتياجات السوق المحلي في مجال المهن والحرف المختلفة	



الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

المسؤولية	التدخلات السياساتية	النتائج القطاعية
وزارة التعليم العالي	1. تعزيز المناهج التعليمية في مواد تعليمية ذات علاقة في الريادية.	3.2. تفعيل دور الجامعات في نشر وتعميم مفهوم ريادية الأعمال لدى الطلاب والاستفادة من مشاريع التخرج لهذا الغرض
وزارة التعليم العالي	2. توفير فرص لتدريب الطلبة الملتحقين في مواضيع ريادية الأعمال	
وزارة التربية والتعليم	3. دعم مبادرات الطلبة الملتحقين في مجال ريادية الأعمال.	
وزارة التعليم العالي	4. توفير ملتقى لتبادل الخبرات بين الجامعات الوطنية من جهة ومع الجامعات والمعاهد العربية من جهة أخرى.	
وزارة التعليم العالي	5. رعاية علاقات شراكة وتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص أو المطورين لتبني وتشجيع المبادرات الطلابية في ريادة الأعمال.	
وزارة التعليم العالي	6. تشجيع وتوجيه الجامعات لتبني مساقات وتطبيقات تدعم الريادية، مثل مساق كيف تصبح online freelancer لعدد من التخصصات المطلوبة إقليمياً ودولياً ويمكن النفاذ لها بسهولة عبر منصات العمل الحر عن بعد الإقليمية والدولية.	
الوزارات القيادية للقطاعات	1. تأسيس ملتقيات وأطر عبر قطاعية وتخصيصية للتنسيق وتبادل الخبرات في قضايا التشغيل الذاتي وريادة الاعمال الصغيرة ومتوسطة الصغر	1.3. تعزيز التنسيق والتواصل بين جميع الأطراف ذات العلاقة في ريادة الأعمال الابتكارية
وزارة الريادة والتمكين	2. تأسيس ملتقيات وأطر تنسيقية وداعمة لريادة الاعمال الابتكارية Start-up، بما في ذلك لتبادل الخبرات	
وزارة الريادة والتمكين	3. دعم المشاركة الفلسطينية (مؤسسات ورياديين أفراد) في أطر وملتقيات إقليمية ودولية	
وزارة الريادة والتمكين	4. توفير المعلومات وفرص الاحتكاك والتواصل مع الخارج لتعزيز فهم التوجهات والفرص في الأسواق العالمية، مما يشجع ابتكار طول محلية ذات فرص توسع عالمي.	
وزارة الريادة والتمكين	5. استحداث لجنة وزارية لتنسيق السياسات والعمل على معالجة القضايا ذات العلاقة في الريادة والتمكين	
وزارة التعليم العالي	6. تعزيز التشبيك والتواصل بين الباحثين والمبدعين في الجامعات ومراكز الأبحاث الوطنية	
وزارة الريادة والتمكين	7. برنامج وطني لارساء الأسس لتوفير وتشجيع استخدام البيانات الكبيرة (Big Data) لتطوير ريادة الاعمال والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشراكة مع القطاع الخاص تم تنفيذه مع نهاية العام 2022.	

الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

المسؤولية	التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
وزارة الريادة والتمكين	1. صندوق استثماري لدعم المشاريع الابتكارية (مستقل عن الحكومة). Palestinian Star-up investment Fund.	2.3. تمكين الرياديين والرياديات من الوصول الى الخدمات المالية المناسبة (التكلفة، الوقت، والضمانات) القادرة على انشاء او تطوير أعمالهم الريادية.
وزارة الريادة والتمكين	2. تحفيز المستثمرين الفلسطينيين والعرب لتمويل المشاريع الابتكارية Venture Capital Investors، وخصوصاً الاستثمار في مراحل ما بعد الاحتضان الأولي	
وزارة الريادة والتمكين	3. وضع وتبني ميثاق مالي وطني لتمويل المشاريع الابتكارية.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4. تشجيع ودعم طول الدفع الالكتروني الممكنة لريادة الأعمال والعمل الحر عن بعد	
وزارة الريادة والتمكين	1. تطوير ودعم برامج للارتقاء بالقدرة الفنية والإدارية لحاضنات الأعمال واعتمادها	3.3. تطوير قدرات حاضنات ومسرعات الأعمال لتقديم خدمات نوعية وتخصيصية
وزارة الريادة والتمكين	2. تطوير قدرات حاضنات الأعمال باتجاه التخصص في التكنولوجيا المتقدمة Hi-tech، بما في ذلك من خلال التوأمة والتكاملية فيما بينها	
وزارة الريادة والتمكين	3. بناء شبكات وعلاقات مع المؤسسة العالمية والعربية في مجالات المعرفة والتكنولوجيا المتقدمة.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	4. تشجيع الشراكات بين القطاع العام وحاضنات ومسرعات الأعمال لايجاد طول لتسريع وتيرة الانتقال إلى الحكومة الالكترونية، بما في ذلك تيسير ودعم مبادرات استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية في القطاعات والخطط العنقودية.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5. دعم مبادرات واعمال ذات علاقة في تطوير منصات المعلوماتية الكبيرة لأغراض الابتكار والريادة التقنية.	
وزارة الاقتصاد	6. تشجيع ودعم استحداث منصات التسويق الالكتروني، وخصوصاً تلك التي تعتمد على التفانة المحلية وتدعم الصناعات المحلية.	
مؤسسات المجتمع المدني	7. دعم برامج داخل حاضنات الأعمال لتعزيز قدرات الشباب والشابات في مجال العمل الحر عن بعد(Online Freelancing)، بما في ذلك تشجيع وتحفيز انشاء الشركات فيما بينهم لتطوير رزم خدماتهم والارتقاء بها في سلاسل قيمها.	
مؤسسات المجتمع المدني	1. تطوير رزم ارشادية وتدريبية ومنهجيات وأدوات خاصة في وظائف خدمات الاعمال المختلفة (التمويل، المحاسبة، التخطيط، الإدارة...)	1.4. تمكين الرياديين والرياديات في جميع المحافظات من الوصول الى خدمات حقيقية ونوعية لتطوير الأعمال.
	2. المرافقة والتوجيه لرياديين الاعمال في جميع مراحل الريادة.	
مؤسسات المجتمع المدني	3. تطوير وتنفيذ برامج تدريب متنوعة للرياديين.	

الملحق رقم 3، التدخلات والمسؤوليات

المسؤولية	التدخلات السياسية	النتائج القطاعية
وزارة الريادة والتمكين	1. رصد ودراسة السوق المحلي والخارجي لتحديد فرص الاعمال في القطاعات الاقتصادية المختلفة	2.4. تعزيز وصول الرياديين والرياديات الى الأسواق المحلية والخارجية
وزارة الاقتصاد الوطني	2. حملات لترويج المنتجات الوطنية في السوق المحلي والخارجي.	
وزارة الاقتصاد الوطني	3. تيسير وصول المنتجات الوطنية للأسواق الخارجية	
مؤسسات المجتمع المدني	4. برامج تدريب محترفة في آليات التسويق	
مؤسسات المجتمع المدني	5. تيسير وصول الرياديين الى شهادات الجودة وشهادات المنتجات النوعية.	
مؤسسات المجتمع المدني	6. توفير رزم ارشاد وتدريب وأدوات للشباب حول مجالات وسوق وسياسات العمل الحر عن بعد.	
مؤسسات المجتمع المدني	1. برامج وطنية تختص بتوفير الطاقة البديلة لأغراض تشجيع الريادة وتطوير الأعمال.	3.4. توفير خدمات البنية التحتية الأساسية للأعمال، وخصوصاً في المناطق المسماة (ج) وقطاع غزة والقدس
مؤسسات المجتمع المدني	2. دعم انشاء منشآت مائية كبيرة ومتوسطة الحجم بما يساهم في الريادة في القطاع الزراعي.	
مؤسسات المجتمع المدني	3. حملة مناصرة دولية حول حق المناطق "ج". وقطاع غزة في الوصول الى المياه والطاقة والطرق بتكلفة وميسر مناسب لتطوير الاقتصاد وسبل العيش.	
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	1. الضغط على المؤسسات الدولية والدول المؤثرة للعب دوراً في تحرير ترددات الجيل الرابع من الاتصال الخليوي حيث وصلت شبكات العالم للجيل الخامس، وبينما تنتشر خدمات الجيل الثالث في الضفة الغربية، إلا أنها غير متوفرة في قطاع غزة بسبب منع دولة الاحتلال لتشغيلها. من شأن ذلك أن يوفر طويلاً منافسة ومتقدمة ويسرع ابتكار تطبيقات ريادة توأكب العصر.	4.4. حشد الضغط الدولي لتطوير بنية الاتصالات كمنهج للريادة



The Ministry of Entrepreneurship and Empowerment is the government's arm designed to enhance the holding environment conducive to building new business in Palestine. We are committed to supporting all types of entrepreneurship; innovation driven entrepreneurship has a special place in our heart.

The ministry will connect and align the different stakeholders and resources to optimize the development of the sector. We are a startup within the government, and we will be a catalyst for innovation in the government and the private sector. We will empower Palestinian entrepreneurship in all of Palestine with a special focus on marginalized segments of the population including people living in Area C, women, and the youth.

We will be working with seven main stakeholders:

1. Entrepreneurs and aspiring entrepreneurs
2. Universities
3. The Government
4. International Aid Organizations
5. Non-Governmental Organizations (NGOs) and Community Based Organizations (CBOs)
6. Risk Capital
7. The Private Sector

We will be working to achieve the following goals:

1. Creating a legal framework conducive to creating and supporting startups and the organizations supporting entrepreneurship
2. Inject entrepreneurship into curricula and reinforce the role of skill-based education and training including vocational training
3. Align stakeholders supporting entrepreneurship in Palestine
4. Enhance the infrastructure and services necessary for entrepreneurship

Strategic Connections: We will be working within national and international development priorities and strategies including:

1. Elimination of poverty
2. Promotion of sustainable economic growth
3. Lifelong education
4. Gender equality and human rights
5. Sustainable and resilient infrastructure necessary for production and innovation

The ministry will provide a one stop shop for all stakeholders to engage together. We will act as a collaboration platform where all stakeholders can get the information and support to grow entrepreneurship in Palestine.

